

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٥

الثلاثاء، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد هوغو تشافيس فرياس، رئيس جمهورية
فنزويلا البوليفارية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطحب السيد هوغو تشافيس فرياس، رئيس
جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى قاعة الجمعية
العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب
باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد
هوغو تشافيس فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية،
وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تشافيس فرياس (تكلم بالإسبانية): يوجه
شعب فنزويلا البطل وحكومته الثورية التحية إلى جميع
شعوب وحكومات العالم ممثلة في الجمعية العامة للأمم
المتحدة.

ولا بد لي من أن أبدأ كلامي بالتشديد على النشاط
المكثف الذي اضطلعت به فنزويلا ضمن إطار جدول
أعمال الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ هذا. ولهذا السبب،
حرصنا على المجيء إلى هنا لحضور هذه الدورة الجيدة
التوقيت للجمعية العامة.

لقد استهلّت فنزويلا العام بتولي رئاسة مجموعة
الـ ٧٧ والصين في شهر كانون الثاني/يناير. فقمنا بتنسيق
وإدارة تلك المجموعة البالغة الأهمية من بلدان العالم، وبصفة
أساسية من بلدان العالم الثالث. فاضطلعنا، أولاً، بتنسيق
الأعمال التحضيرية، والوثائق، والاتفاقات، والحوارات
وصولاً إلى انعقاد مؤتمر قمة مونتيري، الذي حضرناه
متحدثين باسم بلدان الجنوب، وباسم بلدان مجموعة الـ ٧٧
والصين على وجه الخصوص. ثم واصلت فنزويلا بذلك
الجهود بالتنسيق بين مجموعتنا إعداداً لمؤتمر قمة جوهانسبرغ
للتنمية المستدامة الهام، الذي انعقد منذ بضعة أيام. وما زالت
المناقشات التي دارت في مؤتمر قمة جوهانسبرغ تحول حية في
أذهاننا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-156. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للمسببات والعمليات التي حولت العالم إلى كمّ لا نهائي من الأفراد المهمشين وإلى عهد يسوده الظلم وعدم المساواة والفقر. فقد جاء في الكتاب المقدس، وهو يتضمن كلام الله، أن العدل هو الطريق الوحيد إلى السلام.

ولا بد من أن يواكب رفض الإرهاب أيضاً تصميم سياسي لا يشوبه التحفظ من جانب قادة العالم على الاعتراف، مثلاً، بأن النظام الاقتصادي الدولي كما هو اليوم يوجب عملية تؤدي فيها نظرية الليبرالية الجديدة الجاحمة الشريرة إلى مزيد من الفقر وعدم المساواة واليأس بين شعوب العالم الفقيرة.

ذلك أن ١٧ شخصاً، على سبيل المثال، يموتون جوعاً في العالم كل دقيقة. وإذا أردنا الوفاء بكل الالتزامات المقطوعة بمكافحة الفقر، فسوف يلزمنا ١٣٠ عاماً لاستئصاله من على ظهر البسيطة، وفقاً للأرقام التي وردت في أحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويجب أن تسير إدانة الإرهاب جنباً إلى جنب مع عملية لصنع القرار تجعل في الإمكان إحراز تقدم أكبر في الحرب، وأشدّد على كلمة الحرب، ضد الفقر. ولهذا السبب واضبت فنزويلا على الدعوة، أولاً في مونتيري، ثم في جوهانسبرغ في الآونة الأخيرة، إلى إنشاء صندوق إنساني دولي تتأتى موارده، على سبيل المثال، من نسبة مئوية من الإنفاق العسكري العالمي. ويمكن تمويله بنسبة مئوية من الموارد الهائلة، تلك البلايين والبلايين من الدولارات، التي نحولها نحن البلدان النامية، البلدان الفقيرة، سنوياً إلى العالم المتقدم النمو من خلال آلية الدين الخارجي، أو قُل الدين الأبدى، الشريرة.

ولدي ثقة في أن بلدان أفريقيا وآسيا بوسعها أن تروي نفس القصة التي نرويها في أمريكا اللاتينية. فقد سددت أمريكا اللاتينية على مدى فترة الـ ٢٠ عاماً الأخيرة

كما تولت جمهورية فنزويلا البوليفارية في هذا العام رئاسة مجموعة الـ ١٥، وهي مجموعة أخرى هامة للبلدان النامية التي تناضل لكي يتسع نطاق مشاركتها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً، اضطلعت فنزويلا بجدول أعمال حافل للغاية في الأمم المتحدة خلال هذا العام ٢٠٠٢، بل نود في الشهور المتبقية أن نختتم العام بمزيد من تكثيف العمل، تقديماً للمقترحات، وتنسيقاً للإجراءات، واستصداراً للقرارات من أجل إكمال جهدنا المتواضع والإسهام به في التماس الحلول والغايات والأهداف التي حددت في هذه القاعة خلال مؤتمر قمة الألفية التاريخي في عام ٢٠٠٠.

وهكذا أتينا مرة أخرى إلى هذه القاعة لنكفل سماع العالم صوت الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين يناضلون يومياً من أجل حياتهم وكرامتهم سعياً لتحقيق العدالة في وطن سيمون بوليفار.

ولعلي أقول في البداية إن الجمعية العامة تعقد دورتها هذه وسط المعاناة والأحزان التي تنتاب شعب الولايات المتحدة، وشعب ومدينة نيويورك، وكل شعوب العالم، في هذه الذكرى السنوية الأولى لأفعال ١١ أيلول/سبتمبر الشنعاء. وإن جمهورية فنزويلا البوليفارية لتدعو الله بقلب شعبها البطل وبقلب حكومتها الثورية الديمقراطية أن يغمر بسلامه الأبدى ضحايا تلك الأحداث المروعة. كما أنها تؤكد من جديد إعرابها عن معاني التضامن والعزاء لأسرهم. وهي تؤكد إدانتها لمدبري تلك الأعمال الإرهابية ومنفذيها. كما نعرض بذل جهودنا في مناهضة بلاء الإرهاب الذي اجتاحت العالم بشتى أشكاله ومظاهره المتنوعة. بيد أن فنزويلا تؤكد في الوقت ذاته ضرورة التسليم بما عليه حالة العالم المفرغة اليوم من تعقيد. إذ لا بد، لدواعٍ أخلاقية وأدبية، من أن تقترن الإدانة المباشرة للإرهاب بإدانة لا تقل عنها قوة

القبيل، بالنظر إلى أن الوكالات المالية الدولية اليوم غير مجهزة على النحو الملائم لمكافحة الفقر، ذلك البلاء الذي يكتنف البشرية جمعاء.

وقد أشار الرئيس كاردوزو إلى مشروع مارشال، الذي اضطلع به لمساعدة أوروبا في فترة ما بعد الحرب. وأظن أننا نحتاج اليوم إلى مئات المشاريع من طراز مارشال حول العالم لإنقاذ بلدان العالم الثالث من الجحيم ومن الموت.

غير أنه، تماماً كما ندين الإرهاب العالمي وأسبابه، فقد جئت إلى الجمعية العامة أيضاً لأدين بأعلى صوت نيابة عن شعب الجمهورية البوليفارية الباسل أنواعاً أخرى للإرهاب وألواناً أخرى من الأسباب. فقد شهدنا في فنزويلا بداية عملية إرهاب منهجي مدبر، اندلعت وسط العنف والدماء أيضاً يوم ١١ نيسان/أبريل، وليس ١١ أيلول/سبتمبر، من هذا العام، أي منذ خمسة أشهر. ففي ذلك اليوم قام عصيان فاشي مسلح بقلب الحكومة الشرعية التي كان لي شرف رئاستها، وإقامة دكتاتورية لفترة بالغة القصر ملأت بالخوف شوارع فنزويلا الحبيبة ومدنها وقراها.

فماذا كانت أسباب ذلك الانقلاب الإرهابي الدموي، الذي تمخض عن إزهاق أرواح العشرات من البشر وإصابة المئات من الناس، الذين ما زالوا في مرحلة الشفاء من إصاباتهم الخطيرة للغاية؟ لقد كانت لدينا ببساطة حكومة ديمقراطية، حكومة شرعية انتخبها الشعب، حكومة التزمت بالديمقراطية الثورية وبالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حكومة عقدت العزم تماماً وبكل جدية على الاضطلاع بإعمال مبادئ الأمم المتحدة، حكومة أخذت على عاتقها مهمة تنفيذ إجراءات اجتماعية ستؤدي لتحوّل المجتمع من أجل تحقيق العدالة والمساواة لشعبنا، حكومة ضاعفت ميزانية التعليم في أقل من ثلاث سنوات، حكومة

من القرن العشرين ما يزيد عن ضعف ديونها الخارجية. غير أنه يتبين الآن أننا مدينون بأكثر مما كنا حين بدأنا هذه العملية الخرقاء برمتها.

ويبدو لي من الإنصاف، بالنظر إلى الحالة التي تواجه العالم والطريق المظلم الذي نسير فيه، أن تجري مناقشة لهذه المسألة. فلماذا لا يحول جزء من هذا "الدين الأبدي" إلى صندوق إنساني دولي، صندوق يمكن تمويله أيضاً بالأموال التي تصدر من المتجرين بالمخدرات، الذين يلحقون بالعالم كل هذا الأذى، ومن الفاسدين الذين يفرون ببلايين الدولارات التي ينهبونها من البلدان الفقيرة.

وقد أعدت فنزويلا قائمة ستزود بها قوات الشرطة في العالم. وسوف تساعدنا على استعادة بلايين الدولارات وتحويلها إلى صندوق دولي. ويمكن أيضاً تمويل صندوق من هذا القبيل من خلال ضريبة تُفرض، في عدالة كاملة، على المعاملات الرأسمالية الكبرى القائمة على المضاربة. ولعل هناك مصادر أخرى ممكنة كذلك، وسيطلب هذا بطبيعة الحال اتخاذ قرار سياسي من أرفع المستويات على الصعيد العالمي.

وتصر فنزويلا اليوم على هذه الفكرة في مواجهة المأساة التي يعانيها العالم، ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تعكف على مناقشة هذه المسألة. وأذكر أننا في جوهانسبرغ، على سبيل المثال، شرعنا في مناقشات شيقة للغاية في عدد من اجتماعات المائدة المستديرة التي شاركت فيها فنزويلا. وكان من دواعي اغتباطي لدى مناقشتنا هذا الموضوع أن أرى نشوء توافق في الآراء بين رؤساء الدول والحكومات الحاضرين هناك. وشدّ ما سررت للتأييد الذي أعرب عنه رئيس شقيقتنا البرازيل فرناندو إنريكي كاردوزو لتلك الفكرة، حيث علّق خلال اجتماعات المائدة المستديرة في جوهانسبرغ على ضرورة استحداث أدوات من هذا

لقد استخدمت النخبة التي اقترفت قلب النظام وسائل الإعلام العام وظنت أن بمكنتها الاستمرار في استخدامها. استخدموا إرهاب الشرطة والإرهاب العسكري، ونجحوا في تشكيل تحالف قوي جدا نجح في قلب الحكومة وفي اعتقاله وسجنه، قاطعين أي اتصال بي لساعات طويلة في جزيرة في البحر الكاريبي. وحل ذلك الانقلاب الفاشي الكونغرس، وأطاح بكل القوانين وكل فروع السلطة العامة، وأزاح الهيئة القضائية. واعتقلوا رؤساء البلديات وأعضاء البرلمان الذين اختارهم الناخبون. وعلى الرغم من كل ذلك، لم يستطيعوا أن يقمعوننا. وفي غضون ساعات قلائل، حدث شيء في فنزويلا قل حدوثه في أي بلد أو في أية أمة أخرى. بدأ الناس يتدفقون في الشوارع، ولا أسلحة في أيديهم إلا أسلحة شجاعتهم وأفندتهم، ممسكين بالدستور البوليفاري في أيديهم. خرج الناس رجالا ونساء وشبيبة ينادون باحترام كرامتهم. وحينذاك حدثت معجزة المعجزات: في أقل من ثمان وأربعين ساعة، أطاحت الحكومة والجنود الوطنيون بالديكتاتورية، وأعادوا الدستور، وأنقذوا الرئيس الذي كان قد اختطف، وأعادوا الديمقراطية إلى فنزويلا. كانت هذه هي المعجزة. ولا يستطيع إلا شعب موحد أن يحقق هذا. ولا يمكن إلا للشعب واع ونشط أن يزيل تلك الاعتداءات الفاشية والإرهابية. كانت هذه أول مرة يحدث هذا في أية أمة على الإطلاق منذ فترة طويلة جدا.

إن شعبي هو شعب استعاد روحه التحررية والحررة. إنه شعب عمل منذ زمن سيمون بوليفار قرابة مائتي سنة مضت، مع كولومبيا وإكوادور وبيرو وبوليفيا وبما على تحقيق استقلال نصف القارة الأمريكية. هذا هو الشعب الفنزويلي الذي أكرر له، مرة أخرى تأكيد حي وإخلاصي الدائمين لشجاعته وكرامته.

ومن هنا، من هذه المنصة، وباسم شعبي، أتوجه بعبارات الشكر الخالصة والحارة لكل فئات التضامن الكريمة

ضاعفت ميزانية الرعاية الصحية، حكومة خفضت بما نسبته ١٠ في المائة سوء التغذية لدى الأطفال الرضع، حكومة زادت بما نسبته ١٠ في المائة إمكانية حصول شعبها على مياه الشرب، حكومة قلّصت وفيات الأطفال من ٢١ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود إلى ١٧ حالة بين كل ١٠٠٠ مولود، حكومة زادت بما نسبته ٣٠ في المائة سبل حصول الأطفال والمراهقين على التعليم العام الإلزامي بالجمان. هذه حكومة اضطرت إلى معالجة الموجة الهائلة من خصخصة الليبرالية الجديدة في الصحة والتعليم؛ حكومة بدأت بالحد من الفقر والتهميش في بلد يكتظ بالثروة ولكن كانت تحكمه نخبة طائشة لا تحس إطلاقا بحاجات الشعب. حكومة بهذا الشكل أطاح بها تحالف فاشيستي جمع بين قطاعات أصحاب الامتيازات، وفصائل حرضت على قلب الحكم مستخدمة إرهاب وسائل الإعلام.

وهناك مسألة في عالم اليوم تدعو الحاجة إلى مناقشتها ولكن لا تجرؤ إلا القلة على تلك المناقشة. وأود أن أستجمع شجاعتي للدخول في تلك المناقشة. إنه موضوع استخدام وسائل الإعلام في العالم. وفنزويلا قضية جيدة للدراسة. لقد ساعدت حرية التعبير والصحافة على الانقلاب وعلى التمويه على المجتمع. وكان من أسوأ ما حدث أنه عندما كان رد الشعب سلبيا ضد الديكتاتورية، كُتم صوت المشاعر الشعبية وتوقفت الإذاعة عن البث ولم يعد أحد يعرف ماذا يجري في فنزويلا. أعتقد أن هذه قضية خاصة بأخلاقيات الاتصالات تجدر دراستها.

ومنذ فترة وجيزة، تكلم الكاتب والمفكر الأمريكي اللاتيني، وهو من أوروغواي، ومؤلف كتاب "أوردة أمريكا اللاتينية المفتوحة" عن موضوع أجهزة الإعلام العام في العالم، وقال هذه الحقيقة العظيمة: "لم يسبق من قبل أن خدعت فئة قليلة هذه الفئات الكثيرة". ونحن إذ نستقبل بداية هذا القرن في حاجة إلى مواجهة هذه المشكلة بجرأة.

ثقتهم عبر عدد من العمليات الديمقراطية المتتابعة، لن تقوم بتعقب عشوائى للمذنبين ولن تنظم محاكمات سريعة أو عمليات إعدام. وكما يقول الناس - وهناك أغنية يتغنون بها في الشوارع: "لقد عاد، لقد عاد، لقد عاد". نعم عدنا، ونحن مستمسكون بتقاليدنا الإنسانية والبوليفارية، ومؤيدون لدستورنا القومي؛ عدنا والدستور في أيدينا، على موجة شعبية أعادت الحكومة الشرعية إلى الحكم، وأعادت معها الدستور، ووضعت حدا للإرهابيين ولقلب النظام ولمقتريه. وللمرة الأولى في تاريخ فنزويلا، كان معنى النصر في صراع سياسى أن الحكومة التي عادت إلى الحكم احترمت أولئك الذي باؤوا بالهزيمة، مع العلم بأن النصر كان هزيمة للدكتاتورية.

وبدأنا الآن حوارا قوميا رئيسيا هو بمثابة مناظرة قومية. وفي هذا الصدد، طلبنا معونة الأمم المتحدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وتأييد ممثلى منظمة الدول الأمريكية. كما طلبنا أيضا معاونة مركز كارتر الذي يترأسه الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر.

ونحن ممتنون لتأييدهم، كما نعيد التأكيد بأن فنزويلا ستمضي قدما بهداية الله وبتوجيه من شعبها.

ونحن ممتنون للدعم الذي يقدموه ونؤكد مجدداً أن فنزويلا ستواصل استرشادها بالرب وبأيدي شعبها متمسكة بالدستور البوليفاري في قبضة يدها. وأثناء إنجازنا لهذا العمل سننضم إلى العالم في الإسهام في محاولات التوصل إلى بدائل للأنماط الاقتصادية التي أطلقت العنان للجوع والبيؤس ليستشريا في العالم. وسنواصل بذل أقصى الجهود لتغيير العالم ولجعله قادراً على الاستمرار بحيث نحقق العدالة في أسرع وقت ممكن في القرن الحادى والعشرين. وذلك لأن الرب أكد في كلماته منذ آلاف السنين أن العدالة هي الطريق الوحيد للسلام الحقيقى.

التي تلقيناها من هنا، من الأمم المتحدة، ومن منظمة الدول الأمريكية ومن الحكومات، وفي مقدمتها العديد من بلدان الأمريكيتين. كذلك تدفقت الرسائل من آسيا وأوروبا وأفريقيا وبلدان المحيط الهادئ لأنها كانت حالة فريدة جاءت في مطلع هذا القرن. إن هذا الدستور وثيقة ثورية ومحبة للسلام وديمقراطية. لقد صاغها الشعب ذاته والآن يزود الشعب عنها ويدعمها.

وفي الختام، بعد هذه الأحداث، ندرك نحن في فنزويلا ونعلم - وأنا أدرك أن الكثير من الناس لا يعرفون هذا بعد - أننا خبرنا الإرهاب بصورة مباشرة.

ومنذ أيام قلائل، ظهر شريط فيديو يقدم أدلة أكثر على ما كان يخطط في فنزويلا. وفي ذاك الشريط، أفصح صحفي دولي ببعض الأشياء منها أنه تلقى رسالة هاتفية صباح يوم حدوث الانقلاب، وأنه قبل أن يسقط أول قتيل برصاص عدد من القناصة، وكان من بينهم بعض الأجانب، كان مقترفو الانقلاب يسجلون رسالة يقولون فيها إن الرئيس تشافيس قد أمر بقتل أناس وأن ستة أشخاص قد لقوا حتفهم. كانوا قد سجلوا هذا الرسالة حتى قبل إطلاق الرصاص وارتكاب مذبحه ضد الشعب الأعزل.

وأخيراً ومن حسن الحظ، كان رد الفعل العسكري والمدني سريعاً للغاية لأن الإرهاب الذي كان قد خطط له ضد الشعب الفنزويلي على مدى واسع كان يعنى أن الممارسات الإرهابية ستطبق ضد كل شيء يعتبر شعبياً أو ديمقراطياً في فنزويلا. لقد توقعوا أن يلغوا الدستور. ولكن في ظرف ثمانية وأربعين ساعة، استُعيد الدستور بسبب الثورة السلمية والديمقراطية التي قام الشعب بها.

نحن ممتنون لقيام المجتمع الدولي بإدانة الانقلاب، بصورة لا لبس فيها، ذلك الكابوس الذي خبرناه لمدة أيام في فنزويلا. ونعيد التأكيد بأن حكومتنا التي منحها الفنزويليون

وتحقيق آمال وطموحات كل الشعوب إلى عالم أكثر أمناً وعدالة للجميع.

كما أود الإعراب عن ترحيب مصر بانضمام أحدث عضوين إلى أسرة الأمم المتحدة سويسرا وتيمور الشرقية وتطلع لمشاركتها الفعالة في عملها.

إن الدورة الحالية تنعقد بعد عام من المأساة المفجعة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي والتي نعيد تقديم العزاء لها بشأنا مؤكدين مشاركتنا أسر الضحايا في مصابهم، ومتمنين للجرحي الشفاء العاجل، ومؤملين لهذه الأمة القوية أن تتجاوز الحنة وتنظر بالتعاون مع العالم إلى المستقبل، بنبيه معاً لجميع سكان الأرض على اختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية دون تفرقة أو تعصب أو تحامل. وقد وقفت مصر مع الولايات المتحدة في هذا الموقف العصيب الذي استهدف بالإضافة إلى استهدافه دولة صديقة، قيما ومبادئ تؤمن بها جميعاً تتعلق باحترام الإنسان وحقه في الحياة، واعتماد البناء وليس التدمير أساساً للعمل المشترك. وفي هذا الصدد أود أن أسجل بضع نقاط في اختصار.

أولاً، على خطورة ومأساوية ما حدث في ذلك اليوم الحزين، فإن العالم لم يبدأ في ١١ أيلول/سبتمبر ولم ينته به. فالإرهاب عرفته شعوب كثيرة من قبل وعانت منه وقاومته - وحدها أحياناً - في وجه صعب بل انتقادات لا مبرر لها. والجديد أن جريمة ١١ أيلول/سبتمبر الشنعاء أوجدت موجة غير مسبقة من التضامن العالمي البناء. وأكدت ما كنا نردده منذ مدة من أن الإرهاب ظاهرة عالمية وأنه ليس مربوطاً ببلد أو قارة أو جنس أو دين بل هو تعبير عن نوازع شريرة تظل كامنة إلى أن تتاح لها الفرصة - من داخلها أو من الظروف المحيطة بها - لكي تنطلق وهي تعيث فساداً. ومن هنا فإن من المهم العودة إلى ما نادى به الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد هيوغو تشافيس فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت (تابع) مناقشة عامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد ماهر السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد ماهر السيد (مصر): أستهل كلمتي بأن أتقدم إليكم بصفتكم الشخصية وبصفتكم ممثلاً للجمهورية التشيكية بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، واثقاً من أنكم ستقودون أعمالها في هذه المرحلة الهامة من تطور العمل الدولي الجماعي بالحنكة والحكمة المعروفتين عنكم، وللتين نبعتا من أعماق تجربة بلادكم العميقة في مواجهة العدوان والتعرض لأهواله. وأنتهز الفرصة لأشيد بالإدلاء المتميز لسلفكم الصديق هان سونغ - سو الذي كان له - ولبلاده كوريا - دور إيجابي فعال في تحقيق نتائج نتطلع إلى تعميقها.

ولا يفوتني أن أتقدم بتحيةة التقدير إلى السيد كوفي عنان الأمين العام الذي أسهم بخبرته وحكمته ومثابرته خلال الأعوام الستة الماضية في السعي إلى تأكيد مكانة المنظمة وفعالية دورها وتثبيت المبادئ التي قام عليها الميثاق، وذلك رغم ما واجهه من عقبات وعوائق وضعت في طريقه عمداً أو جهلاً بأن إعلاء شأن الأمم المتحدة هو إتاحة الفرصة للجميع - دون منتصر أو مهزوم - لمسيرة تطورات العصر

حب الحياة وليس عن كراهية ليست هي الحل ولا هي الملاذ.

إن العالم يمر بمرحلة بالغة الدقة والحساسية ونحن في لحظة فارقة في العلاقات الدولية يلتقي فيها تزايد قدرات المنظمة على أن تستجيب للآمال والطموحات، بعد أن انتهت الحرب الباردة بانقساماتها، مع اتجاهات لإهمال تلك القدرات وتعميق انقسامات جديدة واللجوء إلى الانفراد بالقرار، مما يقود إلى طرق مسدودة تعوق تناول الكثير من المشاكل التي يتوقف عليها مصير الإنسان وتصلحه مع الطبيعة ومع التكنولوجيا المتقدمة وما تستطيع أن تقدمه من فرص أفضل للحياة الخالية من الفقر والعوز والمرض والقهر والخوف ويسودها العدل والتضامن. ولذلك، فإن علينا أن نخرج من هذه المعضلة التي لا تفيد طرفاً أو قضية بأن نحدد التزامنا جميعاً بالميثاق ونؤكد إصرارنا على العمل معاً لدعم الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها واشترائنا جميعاً في إعلاء أهدافها والانتصار بمقاصدها لمواجهة الأخطار القديمة والجديدة التي يواجهها العالم. ومن أهم تلك الأخطار استمرار بؤر الصراع والعنف في العالم ومن بينها ما نعاني منه في منطقة الشرق الأوسط.

وهنا أود أن أقرأ عليكم التصريح الذي أدلى به رئيس جمهورية مصر العربية الرئيس حسني مبارك أمس.

”لقد استمعت باهتمام لكلمة الرئيس بوش أمام الجمعية العامة وأود أن أرحب بالنقاط الإيجابية التي وردت في البيان. أولاً، أرحب بما أكد عليه الرئيس الأمريكي من التزام الولايات المتحدة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة جنباً إلى جنب مع إسرائيل وبتحميله الأطراف المعنية مسؤولياتها في سبيل التوصل لذلك. ونأمل أن تشهد عملية السلام دفعة قوية بمشاركة فعالة من الولايات المتحدة تؤدي إلى

حسني مبارك منذ سنوات طويلة من عقد مؤتمر دولي تتعاهد فيه الدول على أن تشترك جميعاً في تحمل مسؤوليتها في مواجهة الإرهاب بغية تعزيز موجة التضامن العارمة التي التقت حول الولايات المتحدة في ساعتها الحزينة المؤلمة.

ثانياً، إن محاربة الإرهاب لا تعني أن تصبح المنظار الذي ينظر به العالم من خلاله إلى كل الأمور والمشاكل. فالإرهاب أحد الظواهر الشريرة التي يعاني منها العالم ويجب ألا ينسبنا شرور الفقر، والمرض والاحتلال، وحرمان الإنسان من حقوقه الشخصية والوطنية والقومية، وإهدار كرامته، وتدمير معيشتة بالقنبلة وبوسائل أخرى غير القنبلة وليست أقل ضرراً. إن الإرهاب له جذور وله مسببات - وليس مبررات - ولست أتصور أننا نستطيع أن نعالجه علاجاً ناجزاً في أغلب الأحوال إلا من خلال تخفيف روافد اليأس والغضب والإحباط التي تغذي نوازع الشر فيكون التقاؤها متفجراً.

ثالثاً، إنه من الضروري والعاقل ألا نخلط بين الظالم والمظلوم وألا يخلط المجتمع الدولي بين الإرهاب الذي نرفضه وندينه ونحاربه وبين حق الدفاع الشرعي الذي يلزم بضوابط تتفق مع قيمنا في مقاومة العدوان والاحتلال واغتصاب الحقوق ومحاولات طمس الهوية، وهو حق مارسه المقاومة التي حررت الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن، وحررت أوروبا عندما تعرضت للبطش النازي الذي أقام المحارق للشعوب فأنتهى أمره إلى أن احترق هو نفسه بنارها.

وهنا أود أن أؤكد ما يعرفه الجميع أنه لا يوجد دين - الإسلام أو المسيحية أو اليهودية أو البوذية - يدعو إلى الإرهاب، بل هي أديان تدعو كلها إلى القيم الرفيعة ولا يصح تحميلها أوزار بعض الضالين من أبنائها. ولذلك يجب أن ينطلق كفاحنا ضد الإرهاب من تضامننا جميعاً في

إن العدل والحق والاحترام المتبادل ورد الحقوق لأصحابها كانت الأسس التي أقيم عليها السلام بين مصر وإسرائيل، ضامنا حدودا جعلها آمنة وعلاقات طبيعية خلال الخمس وعشرين سنة الماضية. أما النموذج الآخر الذي حاولته إسرائيل مع أشقائنا في فلسطين فلم يحقق أمنا ولا سلاما، بل ضحيا على الجانبين يسقطون كل يوم وهم يدفعون ثمن محاولة عرقلة التطور الطبيعي للأمور. وإن على المجتمع الدولي أن يضطلع، في هذا الصدد، بمسؤوليته دون انحياز إلا للحق، ودون ميل إلا للعدل، ودون طموح إلا للسلام الذي يتيح للشعوب في المنطقة أن تبني مستقبلها الأفضل، وأن يؤكد ضرورة الالتزام بميثاق وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الموقعة ورفض أية ذرائع للتخلي عنها. ويرتبط الحديث عن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بالوضع في العراق الذي يجب أن يعالج، في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي يجب أن تكون محل احترام والتزام جميع الأطراف، بعيدا عن منهج العمل العسكري. ولذلك تؤكد مصر رفضها توجيه ضربات عسكرية إلى العراق الذي يجب أن تحترم سلامته الإقليمية ووحدة أراضيه، والذي يجب عليه من جانبه أن يحترم الإرادة الدولية الشرعية. ويجب العمل من أجل وضع حد لمعاناة الشعب العراقي الشديدة وإنهاء الحصار الذي ألحق أبلغ الضرر بحياته وحياة أبنائه ومستقبل أجياله الصاعدة.

إن الحديث عن الأمم المتحدة وإنجازاتها ومستقبلها لا يكتمل إلا باستدكار ما قدمته المنظمة من إسهام ملموس في تركيز الاهتمام بقضايا العصر وبلورة توافق دولي بشأن بعض منها من خلال سلسلة مؤتمرات عقدت خلال العقد الأخير من القرن العشرين والأعوام الأولى من هذا القرن حول البيئة، وحقوق الإنسان والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، وتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، وكذلك من خلال التوصيات الصادرة عن القمة الأفريقية

عودة الاستقرار في المنطقة والتوصل إلى السلام العادل والشامل في أقرب فرصة. ثانيا، فيما يتعلق بالعراق، أرحب بفتح الولايات المتحدة الباب أمام الدور المحوري الذي يجب أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن فيما يخص المشكلة العراقية، مما يؤدي إلى إيجاد مخرج يجنب جميع الأطراف المضاعفات السلبية التي يمكن أن تنجم عن أي تصعيد في الموقف، ويحافظ في نفس الوقت على سيادة العراق ووحدة أراضيه. وفي ضوء ذلك، فإنني أطالب القيادة العراقية بانتهاز هذه الفرصة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كافة وقبول عودة المفتشين فورا حتى تنفاد تصعيد الموقف وتجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي سوف تكون لها انعكاسات سلبية على أمن وسلامة الشعب العراقي الشقيق وعلى منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

إن الشعب الفلسطيني ما زال يرزح تحت احتلال غاشم يرفض حكم التاريخ الذي جسده ميثاقنا من أن عهد الاستعمار قد انتهى، ويتشبث بسياسات تذكرنا بعهود الظلام والفوضى بل قد تعيدنا إليها. ولقد مد العرب أيديهم إلى إسرائيل في مبادرة أفروها بإجماعهم وتعبير عن صدق إيمانهم بسلام يضمن حقوق الجميع دون استثناء ودون معايير مزدوجة. وإذا كانت إسرائيل تريد السلام حقيقة فعليها أن تقلع عن أطماعها وأوهامها وتكف عن ممارساتها واعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية وتقبل الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ في فلسطين وسوريا ولبنان، حتى تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وتنضم إلى ركب الدول العربية الأخرى التي أبدت استعدادها لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل والعيش معها في أمن وسلام.

تخرج شعوبنا من معاناة الفقر لتنضم إلى ركب التقدم والرخاء.

وقد أظهرت قارتنا جديتها بإطلاقها مبادرة المشاركة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) التي أقرها رؤساؤنا في مؤتمر قمتهم في لوساكا عام ٢٠٠١، وكذلك بإطلاق الاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته القمة الأفريقية الأخيرة في ديربان في تموز/يوليه الماضي. وإذا كانت الدول الأفريقية قد اعتمدت - باحتضانها لهاتين المبادرتين - منهجا لبناء مستقبلها يتأسس على كل القيم التي تمثل أرقى ما بلغه الفكر الإنساني، فإن على المجتمع الدولي أن يساند ذلك المنهج من أجل توفير حياة أفضل لأبنائها وفتح الأسواق أمام منتجاتها وتدفع الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاداتها ومساعدتها على حل مشاكلها.

إن استمرار النزاعات الساخنة، ومخاطر امتلاك دول أو منظمات أو أفراد لأسلحة الدمار الشامل، يفرض علينا مسؤولية إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا نزع السلاح. وعلى الصعيد الإقليمي، نادت مصر مرارا بضرورة العمل جديا من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وإخضاع المنشآت النووية كافة بالمنطقة إلى الرقابة الدولية دون استثناء.

ولا يمكن أن يستتب الأمن والسلام في الشرق الأوسط مع وجود تفاوت جسيم في الحقوق والالتزامات بين دول المنطقة يخل بموازين القوى فيها. ومن هنا، فإن الاستقرار في المنطقة لن يتأتى إلا بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن، وبالمضي قدما نحو تنفيذ مبادرة الرئيس حسني مبارك بإخلاء الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

للجمعية العامة، فكانت بمثابة محاولة لوضع إطار فكري لعمل المنظمة قوامه السلم والأمن للأمم والأفراد، والتنمية بمفهومها الشامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والمساواة بين الدول، واحترام التنوع الثقافي في الأمم والمجتمعات.

ويهمني في هذا السياق أن أؤكد على أهمية التطبيق الأمين، نصا وروحا، لما أفرزته هذه المؤتمرات من نتائج، وعدم التنصل من هذه الالتزامات المتبادلة أو محاولة الالتفاف حولها، إذ أن الحكم النهائي للتاريخ لن يستند إلى النوايا والمقاصد الواردة في الإعلانات السياسية والوثائق الختامية، وإنما إلى مدى نجاحنا في تنفيذ مضمونها.

إن أية رؤية منصفة للأوضاع الاقتصادية الدولية لا بد أن تخلص إلى استحالة استمرار الاختلالات القائمة في توزيع الثروة بين شعوب الأرض وانعدام الديمقراطية في اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي، واستمرار الممارسات التجارية المتعسفة ضد مصالح الدول النامية والسياسات النقدية التي تؤدي إلى أزمات مالية متكررة وتسفر أحيانا عن انهيار اقتصادات العديد من الدول النامية، وتقضي في أيام معدودات على مكاسب التنمية التي تحققت على مدى عقود من الجهود الوطنية المضنية.

إن قارتنا الأفريقية وقضاياها تحتل موقعا خاصا في الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وللحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا للمسؤولية الجماعية التي تتحملها معا بموجب الميثاق. وتنطلق الجهود من اقتناع راسخ بأن الأمم المتحدة - وبصفة خاصة مجلس الأمن - تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن في القارة، وكذلك من اقتناعنا كدول أفريقية بأننا شركاء لا غنى عنهم يتحملون مسؤولية خاصة لتسوية النزاعات التي تمزق قارتنا ولوضع البرامج التي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد س. جايا كومار، وزير الخارجية في سنغافورة.

السيد جايا كومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهاني على انتخابكم في وقت مبكر رئيساً للجمعية العامة، الذي كان أولى ثمار الجهود المتعلقة بتنشيط الأمم المتحدة التي بذلها سلفكم، السيد هان سونغ - سو. وننتكما على نجاحكما في تنفيذ هذه الإجراءات الجديدة.

بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، انضم العالم إلى الولايات المتحدة في الإعراب عن الحزن والغضب. فقد هلك مواطنون من رعايا نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً. وقد أدي الرد الحازم السريع للأمم المتحدة إلى التهيئة لجهد عالمي متضافر لاجتثاث شأفة الإرهاب. ولم يشهد التاريخ الحديث من قبل مشاركة مثل هذا العدد الكبير من الدول كأعضاء في مجتمع دولي واحد مثلما حدث في الأشهر التي أعقبت ١١ أيلول/سبتمبر.

ولم يكن ذلك أمراً حتمياً. فالاجتماع الدولي كان يمكن أن يتصدع بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لذا، كان من المفيد لنا أن نتأمل في القوى التي جمعتنا والدروس الرئيسية المستفادة.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحّد المجتمع الدولي صفوفه لأننا جميعاً أدركنا أن التحديات الماثلة التي خلقتها تلك الأحداث قد أثرت على المصالح المشتركة لجميع الدول. كما أن التهديد المشترك الذي يشكله الإرهاب قد أدى إلى رد فعل نفسي متسق. فالكل معرض للخطر. وفي سنغافورة، اكتشفنا إرهابيين ينتمون إلى شبكة إقليمية لها اتصالات بالقاعدة، وتنشعب إلى إندونيسيا وماليزيا والفلبين

وبالإضافة إلى كل ما سبق، يواجه عالمنا مشاكل أخرى تشكل تحدياً وفي نفس الوقت فرصة لتأكيد قدرتنا على العمل معاً لما فيه خير الجميع. وما فتئت جهود مكافحة الأمراض المستعصية وغيرها أقل مما يجب أن تكون عليه، وتعاين العديد من الدول بمختلف أنحاء العالم من تفشي مرض الإيدز بشكل يهدد استقرارها وتعجز إمكاناتها الذاتية عن النهوض بأعباء محاصرتها، الأمر الذي يستلزم ضرورة دعم تلك الدول في مواجهة تلك الحنة.

ويواجه عالمنا أيضاً العديد من المشاكل البيئية، منها اختلال التنوع البيولوجي وتغير المناخ والجفاف والتصحر مما يستوجب مضاعفة الجهود الدولية لمواجهتها صونا لحق الأجيال القادمة في حياة آمنة. وينذر شح المياه بتفجر صراعات بمناطق مختلفة من العالم، ومن ثم فإن المجتمع الدولي مطالب بالعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة وحسن إدارتها، مع احترام وحماية الحقوق المكتسبة للدول والاتفاقات الدولية المنظمة لحقوق استغلال المياه.

وقد تدعو ضخامة المشاكل وعمقها واتساعها البعض إلى أن يستسلموا للتشاؤم والإحباط، ولكننا نشق في أن القوى الخيرة بالعالم، المسلحة بالمبادئ النبيلة لميثاقنا الذي نأتي كل عام إلى هنا لتأكيد التزامنا به، سوف تظل على حماسها من أجل أن يكون الغد أفضل من اليوم، وأن ينتصر الإنسان على نوازع الشر حتى ننطلق جميعاً إلى آفاق يتيحها ما حققه العالم على أبواب القرن الحادي والعشرين من تقدم تكنولوجي غير مسبوق، أمرنا الله أن نسخره لخيرنا جميعاً وليعيش العالم في أمن وأمان ورخاء ومحبة تسمح لكل الدوائر بالازدهار، ولكل القدرات بالظهور، والآمال أن تنتصر على المخاوف والآلام، والنور على الظلام، والإنسان على كل ما يكبل سعادته وحرية وتقدمه.

تدابير عملية محددة لمناهضة الإرهاب. واتسمت الجهود الأخرى بطابع أكثر معيارية. وهذه الجهود هي اللبنة التي يركز عليها العمل الدولي المنسق ضد الإرهاب.

غير أن هذا الالتزام بالعمل الدولي المتآزر لم يبدأ باتخاذ شكله إلا في الفترة الأخيرة. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر قامت مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة بالإمعان في مسؤولياتها المختلفة والوسائل المتاحة لها بغية أداء مهمة التأزر هذه على نحو أشد فعالية. ويقدم التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب مثالا واضحا على هذا. إذ ينبغي بالتأكيد دعم التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. فالعدو المشترك الذي نواجهه قد شيد شبكة عالمية متميزة ومعقدة تتطلب رد فعل مناسب.

وإذ نناقش الآليات الدولية الجديدة لمكافحة الإرهاب، علينا أن نتوقف لحظة للتفكير في سؤال رئيسي هو: كيف نؤمن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى والدول الأعضاء؟ كيف نصهر الصلاحيات الدولية والإقليمية والقومية المختلفة لزيادة فعالية العمليات ضد الإرهاب؟ إن التميز والقدرة النسبيين للأمم المتحدة يتمثلان في وظائفها الاستشارية والتنسيقية والتيسيرية.

ومع ذلك، يجب أن تعتمد الإسهامات التي تقدمها الأمم المتحدة، في آخر الأمر، على الإرادة والتصميم السياسيين لدولها الأعضاء لتفعيل قوانينها ومعاييرها. إن تحقيق التوازن الصحيح ما بين المسؤوليات والالتزامات أمر ضروري إن كان لنا أن ننجح في مهمتنا العامة لإنزال الهزيمة بالإرهاب الدولي.

كما أن المعركة ضد الإرهاب لا بد وأن تُدار على المستوى الفلسفي أيضا. لقد حاول بعض الإرهابيين تصوير

وتايلند وحتى أستراليا. وأهدافها هي المصالح الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية وغيرها من المصالح الأجنبية.

غير أن الاستجابة المتناسكة تحتاج أيضا إلى قوة جامعة. وقد وفرت الأمم المتحدة ذلك. كما أن الأمم المتحدة تضيف الشرعية على العمل الدولي. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمد مجلس الأمن بتوافق الآراء قراره ١٣٦٨ (٢٠٠١) الذي يدين الأعمال الإرهابية ويعرب عن الاستعداد لاتخاذ كل التدابير اللازمة للرد على الهجمات. وسرعان ما أعقب ذلك قرار الجمعية العامة الذي اعتمدته بتوافق الآراء، وهو القرار ١/٥٦. وفي غضون ثلاثة أسابيع من هذا الهجوم، تفاوض مجلس الأمن واعتمد قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، مرة أخرى بتوافق الآراء، وهو قرار تاريخي يتصدى بصورة شاملة لمكافحة الإرهاب ويوفر الأساس القانوني المشترك لجميع الدول للسماح لها باتخاذ التدابير ضد الإرهابيين ومؤيديهم.

لقد كان رد مجلس الأمن على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قوي الأثر، وذلك لأن جميع القوى العظمى قد اتفقت على ضرورة الرد بطريقة حاسمة على التهديد الإرهابي. وفي حقيقة الأمر، فإن الحرب على الإرهاب قد أعادت ترتيب الأولويات الدولية وأوجدت فرصا جديدة للشراكة، وبلورت إطارا استراتيجيا لعلاقات القوى العظمى.

والإرهاب ليس بالظاهرة الجديدة. فقد عانى الكثيرون منا طويلا من تجارب بائسة منه. ولكن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد أبرز الطابع العالمي للإرهاب وأكد على ضرورة الترابط والتنسيق فيما يتعلق بالتعاون الدولي. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، بزغ عدد من خطط العمل والاستراتيجيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب. وقد اتخذ بعض هذه الاقتراحات شكل

لقد أكدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنه في عالم متكافل لا يوجد أحد لا يمكن النيل منه. وباستطاعة المشاكل المحلية أن تتحول بسهولة إلى مشاكل عالمية. وكل يوم يمر علينا بدون أن نفعل شيئاً لمعالجة هذه المشاكل واحتوائها يزيد من إمكانياتها لإحداث المزيد من الضرر. وأمننا الجماعي معتمد على قدرتنا ورغبتنا في مواجهة التحديات الجديدة. وينبغي لنا ألا ننتظر كارثة أخرى على مستوى ١١ أيلول/سبتمبر قبل أن نرغم على عمل شيء إزاء هذه المشاكل التي تواجهنا والتي تعادل في تحدياتها تلك المشاكل الأخرى. ويجب شن الحرب على الإرهاب بالمدفع والزبدة في آن واحد.

أود أن أختتم كلامي بتشاطر تجاربنا في مجلس الأمن. قبل عامين تقريباً، أضفى أعضاء الجمعية العامة على سнгаفورة الشرف والامتياز بأن تخدم في مجلس الأمن بوصفها أحد الأعضاء المنتخبين. وتنتهي مدة الخدمة هذه في كانون الأول/ديسمبر المقبل. وأود هنا أن أشكر كل الذين منحونا ثقتهم بإتاحة هذه الفرصة الفريدة لنا.

كانت خبرتنا تلك محققة لآمالنا وثرية لنا ومنها استقينا دروساً وإيجاءات هامة. لقد مر مجلس الأمن بعدة مراحل. أنشئ مجلس الأمن، أولاً وقبل كل شيء لمعالجة الصراعات بين الدول، ولكنه تحول بصورة متزايدة إلى معالجة الصراعات داخل الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولكن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر كانت حدثاً لا سابقة له. ونجمت عنها حقبة جديدة تواجه مجلس الأمن بتهديد جديد ومتميز للسلم والأمن الدوليين. لذا خدمت سнгаفورة في مجلسين للأمن يختلف أحدهما جداً عن الآخر: مجلس أمن ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر ومجلس أمن ما بعد هذه الأحداث المأساوية.

المعركة العالمية الحالية ضد الإرهاب على أنها حرب ضد الإسلام. ومن الواضح أن هذا غير صحيح. ليس هناك من دين يسمح بالإرهاب، وهذا بالتأكيد هو الحال بالنسبة للإسلام؛ إلا أنه ينبغي لنا ألا نُغفل مدى جاذبية المتطرفين من أمثال أسامة بن لادن وفعلها في قلوب الطبقات المهمشة والمحرومة والتي تعيش على الكليشيهات والكراهية. ولا يمكن الإقلال من أهمية قيمة التفاهم والاتصالات عبر الثقافات في وقت يسوده التخبط والحيرة.

وتستطيع الأمم المتحدة، بوصفها منظمة دولية ذات عضوية شبه عالمية، أن تؤدي دوراً رئيسياً في دعم التسامح والتفاهم بين الأمم والثقافات والأديان. إن الحوار بين الحضارات، الذي نظمته الأمم المتحدة هو مبادرة رئيسية ينبغي أن نبني عليها. ويُشيد الحوار بين الحضارات بالتنوع ويقدم نموذجاً جديداً للعلاقات الدولية ويدعم الحوار بين الأديان والثقافات العالمية. وسوف يساعد الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة على خفض مصادر التحيز والتعصب اللذين يلقيان بظلالهما على مفاهيم الأفراد والمجتمعات.

وهناك تحد آخر طويل الأمد ألا وهو معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع الإرهابيين. والاندماج الاقتصادي الدولي هو في آخر الأمر الضمان الوحيد للرخاء؛ غير أن العولمة في الواقع غير كاملة في مداها وغير متساوية في توزيعها للنفقات والمنافع. وما زالت دول نامية كثيرة غير مندمجة بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي. ويجب معالجة هذه المشاكل عن طريق بناء القدرات وإنماء البنى التحتية داخل البلدان النامية، بما يمكن توفيره من مساعدة دولية ضرورية وبإزالة الحواجز التجارية والحماية في الدول النامية.

تيمور الشرقية حكومة وشعبا على فرصة النجاح في سعيها إلى بناء دولة ديمقراطية ومستقرة وقادرة على الحياة. ونتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية بوصفها العضو الواحد والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة.

وأود اختتام كلمتي بالإعراب عن ترحيبنا الحار بسويسرا بوصفها العضو التسعين بعد المائة في الأمم المتحدة. قد تكون سويسرا عضوا جديدا، ولكنها في الوقت ذاته كانت ثاني أهم مقر لأنشطة الأمم المتحدة. من أجل هذا، فهي شريكة للأمم المتحدة منذ عهد طويل، وأعتقد أن هذه الشراكة ستزداد عمقا بعضويتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس وزراء الكويت ووزير الشؤون الخارجية فيها.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الكويت): السيد الرئيس، يسرني أن أستهل كلمتي بتقديم التهنئة الخالصة لكم ولبلدكم الصديق، الجمهورية التشيكية على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة، التي تعقد وسط ظروف دولية مليئة بالتحديات والصعاب. وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم لتسهيل أداؤكم حيال المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقكم.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بجهود سلفكم هان سونغ - سو على رئاسته الحكيمة والموفقة لأعمال الدورة الماضية. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا وإعجابنا بالدور البارز الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في تفعيل وتطوير أداء أجهزة الأمم المتحدة وإسهاماته الملموسة في خدمة قضايا الأمن والسلام والتنمية.

ولكي يظل مجلس الأمن فعالا، ينبغي له أن يبين أن بإمكانه الرد بفعالية على التحديات الجديدة. وإلا فإن فائدته ومصداقيته ستتعرضان للخطر. ونحن، كدولة صغيرة، معرضون لمثل هذه الهجمات الإرهابية. ولقد أيدنا بوصفنا عضوا في مجلس الأمن المبادرات التي ترد على هذا التهديد الجديد.

ومن الدروس الرئيسية التي تعلمناها هو أن مجلس الأمن غالبا ما يؤدي مهامه على الرغم من كل نقائصه وسقطاته بين الفينة والفينة. بيد أن الوقت لم يحن بعد لقياس نجاح مجلس الأمن وفعاليته في التصدي لآفة الإرهاب. وسيكون الاختبار الصعب لفائدة مجلس الأمن في القرن الجديد هو ما إذا كان المجلس قادرا على الاستمرار في صوغ الردود الملائمة في المدى البعيد إبان هذه الفترة السريعة من التغير من فترات بزوغ العهد الاستراتيجي الجديد.

ومن السذاجة أن يتوقع المرء أن تظهر الوحدة السريعة للعمل العالمي الذي أعقب ١١ أيلول/سبتمبر من الآن فصاعدا في كل المسائل العالمية. وتدل تجاربنا في مجلس الأمن على أن بطء هذه العمليات هي القاعدة لا الاستثناء في العمل الذي يتطلب تحالفا دوليا. إلا أنه في حالات عدم تكريس اتفاق الآراء الدولي بشأن الحالات التي تتمثل فيها تهديدات خطيرة وملحة، لا يمكن أن يكون انعدام اتفاق الآراء في حد ذاته عذرا للتقاعس عن العمل. وإلا فسوف يكون هذا بمثابة تخل عن المسؤولية الفردية والجماعية.

وأخيرا نستشعر الغبطة لقيامنا، بوصفنا أحد عضوين آسيويين منتخبين في مجلس الأمن، بإسهام متواضع في قصة نجاح تيمور الشرقية. لم يكن في الإمكان تحقيق هذا النجاح إلا بالجهد الشاق وبالتضحيات التي بذلها شعبها، بتأييد المجتمع الدولي. واليوم ما زالت الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في المحافظة على سلام تيمور الشرقية وضمان حصول

العمل الإرهابي الشنيع. كما نشاركهم آلامهم ونتمنى لهم التوفيق في التغلب على آثار هذه الفاجعة. ونجدد موقف الكويت المبدئي والثابت في إدانة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وصورها، ونبذها التام لكافة أعمال العنف والتطرف التي لا تتنافى فقط مع القوانين والأعراف الدولية فحسب، إنما مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء وكافة الديانات والمفاهيم الحضارية والإنسانية.

وفي إطار تعاون الكويت مع الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، فقد رحبت بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واتخذت تنفيذاً لأحكام هذا القرار سلسلة من الإجراءات والخطوات الهامة تمثلت في: أولاً، إصدار قانون لمكافحة عمليات غسل الأموال؛ وثانياً، اتخاذ إجراءات عملية لتنظيم عملية جمع التبرعات من أجل ضمان عدم استغلالها لغير الأعمال الشرعية والقانونية المخصصة لها. كما قامت الكويت بالرد جميع استفسارات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقامت بتزويدها بكافة البيانات والمعلومات التي توضح القوانين والتشريعات الوطنية التي سنتها حكومة بلادي لمحاربة الأعمال الإرهابية والتصدي لها ومقاضاة مرتكبيها.

ومن جانب آخر، ولتعزيز الجهود الدولية في مكافحة هذه الظاهرة، أود أن أكرر تأييد الكويت لفكرة عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للإرهاب يفرق بينه كظاهرة تهدد السلم والأمن الدوليين وبين حق الشعوب في النضال والكفاح المشروع في مقاومة الاحتلال لنيل حقها في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، تدين الكويت الحملة المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية الشقيقة من قبل بعض وسائل الإعلام الأمريكية والغربية، ونشيد بدورها

ترحب الكويت بانضمام الاتحاد السويسري إلى منظمتنا. ونحن على ثقة بأن انضمامه سيساهم في الاستفادة من دوره النشط في دعم مختلف أنشطة الأمم المتحدة وتعزيز مبادئ الميثاق، خصوصاً وأن هذا البلد يحتضن غالبية هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

لقد حتمت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والتي تعرضت لها الولايات المتحدة، ونتائجها وإفرازاتها ظهور واقع دولي جديد وتحديات كثيرة بدأت تواجه العالم بأسره في إطار سعينا مجتمعين لمحاربة ظاهرة الإرهاب وأعمال العنف والتطرف. وأثبتت تطورات الأحداث أن مكافحة هذه الظاهرة البغيضة هي مسؤولية دولية ولا تستطيع دولة بمفردها مهما حاولت التصدي لها أو القضاء عليها، كما أنه لا يجوز أخلاقياً وعملياً ربط هذه الظاهرة بأمة معينة أو دين أو حضارة، ولن يؤدي بنا مثل هذا التصرف إلى الهدف المنشود، بل سيساهم في تعميق الخلافات السياسية والثقافية وتأزيم الأوضاع، وتحويلها إلى صراع للحضارات يضر الجميع ولا يفيد أحداً.

ومن هذا المنطلق، تبقى الأمم المتحدة المكان الأنسب والأفضل لتنسيق الجهود وتحليل ودراسة هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها وأبعادها ووضع الأسس والإجراءات الكفيلة باقتلاع هذه الظاهرة من جذورها، كما أنها هي الجهة المناسبة لتحديد المسؤوليات وترتيب الالتزامات في هذا المجال. ولعل توقيع جميع الدول الأعضاء على الاتفاقيات الاثنتي عشرة الخاصة بالإرهاب، ومصادقتها عليها ثم الالتزام بتنفيذ بنودها، يعدّ أفضل السبل وأنجعها في تهيئة أرضية مشتركة يمكن الانطلاق منها لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

وفي هذا السياق، نكرر تعازينا ومؤاساتنا للشعب الأمريكي الصديق وللحكومة الأمريكية ولأسر ضحايا هذا

وفي هذا السياق، نحدد التزامنا بالموقف العربي الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بيروت مؤخرًا، والذي تبني خلاله مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس الحرس الوطني. ونؤكد التزام الكويت بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية بما فيها مرتفعات الجولان السورية، ومن بقية الأراضي اللبنانية. إن تجارب العالم، وعلى مر العصور، أثبتت بأن القوة ومهما بلغت سطوتها لن تحقق الأمن والسلام، بل أن الطريق الوحيد لذلك هو إعادة الحقوق وتنفيذ العهود، وحتى نضمن المستقبل يجب أن نستثمر في الحاضر.

لقد استقبلت الكويت بارتياح قرار مؤتمر القمة العربية الأخير الذي عقد في لبنان في شهر آذار/مارس الماضي والخاص بالحالة بين العراق والكويت، والذي رحب فيه القادة العرب بتأكيدات العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها وتجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠. وطالبوا العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والرهائن الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة وفقا لقرارات الشرعية الدولية. إلا أن هذا القرار، ومع مزيد من الأسف، لم يترجم على أرض الواقع ولم تنفذ الحكومة العراقية ما تعهدت به، خصوصا فيما يتعلق بقضية الأسرى والرهائن الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة.

فهذه القضية الإنسانية قد طال أمدها، وبلغت فيها معاناة ذويهم الذين لا يعرفون مصير أبنائهم حدا لا يمكن احتماله. ومع ذلك، لا تزال الحكومة العراقية ترفض التعاون مع الآليات الدولية المنشأة لمعالجة هذه القضية. وقد أصدر الأمين العام ما يشبه الحكم على نهج الحكومة العراقية عندما

وإسهاماتها الهامة في محاربة الإرهاب وتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

إن نجاح الجهد الدولي في القضاء على الإرهاب يتوقف إلى حد بعيد على مدى قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع القضايا والتحديات التي أصبحت تشكل مصدرا لليأس والبؤس والإحباط والضياع والشعور بالظلم لعدد من شعوب العالم.

ومن أبرز هذه التحديات استمرار الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما ينذر ببلوغ المواجهة حدا بات يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط كلها نتيجة للممارسات القمعية لقوات الاحتلال الإسرائيلية واستخدامها المفرط وغير المبرر للقوة ضد الشعب الفلسطيني، وتدميرها المتعمد للبنية التحتية لمؤسسات السلطة الوطنية في انتهاك واضح وصريح لقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون منذ أكثر من خمسة عقود. فقد أصبحت الاعتقالات، وهدم المنازل، وحظر التجول، وقصف المناطق الفلسطينية والتوغل بالدبابات والمروحيات وسقوط الضحايا من السكان المدنيين هي نمط للحياة اليومية اعتاد عليها الإنسان الفلسطيني، واعتدنا نحن على سماعها ومشاهدتها في وسائل الإعلام دون أن نحرك ساكنا، وبدًا معه وكأن العالم قبل هذا النمط من الحياة لهذا الشعب الأعزل.

إن إسرائيل في كل ممارساتها تلك إنما تنطلق من مفهوم ترسخ، ومع مزيد من الأسف، في نهجها وهو أنها محصنة من أية مساءلة ومعفية من أية ملاحقة ومعصومة من أي انتقاد أو إدانة سواء كان من الأمم المتحدة أو القوى الرئيسية في العالم.

وترى الكويت أن التزام العراق الدقيق والأمين في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والسماح بعودة مفتشي الأسلحة من شأنه أن يجنب المنطقة ويلات حرب لا نريدها ولن تؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة للشعب العراقي الشقيق، والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وترحب الكويت بالتوجه الحكيم الذي أبداه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه يوم أمس أمام الجمعية العامة، وطلبه من مجلس الأمن القيام بمسؤولياته القانونية والسياسية تجاه القرارات ذات الصلة بالعراق. ولا شك أن مجلس الأمن يملك تلك الصلاحيات. وإننا ندعو المجلس إلى القيام بدوره، كما نطالب العراق بالتنفيذ الكامل والدقيق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تحقيقاً للأمن والاستقرار في المنطقة ودرءاً للأخطار المحدقة بها.

إن دولة الكويت، من منطلق حرصها على تحقيق وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، تؤكد موقفها الداعم لكافة الجهود الهادفة إلى حل النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين. ويحدونا الأمل بأن تسفر هذه الزيارات والاتصالات المباشرة بين الطرفين عن خلق أجواء إيجابية تساعد على بناء الثقة بينهما.

شهد الوضع الاقتصادي العالمي هذا العام الكثير من التقلبات. وقد أكدت التقارير الصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية المتخصصة أن دولاً عديدة، منها دول متقدمة، بدأت تعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على كثير من الدول نتيجة اتساع الاختلالات والفروقات في اقتصادات دول الشمال ودول الجنوب. ففي الوقت الذي تنعم فيه دول الشمال بازدهار اقتصاداتها وتحسن مستويات

أشار في الفقرة الأخيرة من تقريره الدوري الأخير الموجه إلى مجلس الأمن (S/2002/931) والذي صدر في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢:

”إنه رغم الاتفاقات المشجعة لمؤتمر القمة العربي في بيروت، فإن كلمات العراق عن مصير المفقودين لا تزال في حاجة إلى الاقتiran بأفعال ملموسة. ولا تزال هناك فرصة متاحة لمعالجة القضايا الإنسانية، مثل المفقودين، بحسن نية. وينبغي للعراق اغتنام هذه الفرصة لاستعادة مصداقيته بشأن المسائل الإنسانية المعلقة“.

وفي هذا السياق أيضاً، ترحب الكويت بالجهود والخطوات التي تم اتخاذها من قبل الأمم المتحدة للتخصير لإعادة أرشيف دولة الكويت الرسمي من العراق وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم أن العراق أنكر طوال السنوات الإحدى عشرة الماضية استيلائه على الأرشيف، إلا أننا نعتبر اعترافه بحياسة الأرشيف وإعادة تته خطوة هامة باتجاه تنفيذ التزاماته، التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونأمل، بغض النظر عن الدوافع التي حدت بالعراق لإعادة الأرشيف والوثائق الرسمية، أن يتبع هذه الخطوة بخطوات أخرى يطلق فيها سراح الأسرى والرهائن الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، ويغلق ملف هذه القضية الإنسانية، التي تتصدر منذ التحرير أولويات الكويت حكومة وشعباً.

ومن جانب آخر، رحبت الكويت بالحوار بين الأمم المتحدة والعراق، وننتطلع إلى أن تؤدي إلى تنفيذ بقية الالتزامات الرئيسية في مجال تدمير أسلحة الدمار الشامل والمجالات الأخرى المتبقية.

مع مجلس الأمة، وهو السلطة التشريعية، جهودها للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما يعود بالمنفعة على مستوى حياة الإنسان الكويتي ورفاهه.

وفي هذا السياق أيضا، تفتخر الكويت بتنفيذ كافة التزاماتها الدولية وكما تساهم في برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية، وتعمل على ضمان استقرار سوق النفط في العالم بشكل متوازن يحفظ وتيرة التنمية الاقتصادية للجميع. كما أن الكويت، انطلاقا من انتمائها العربي والإسلامي وما تمليه عليها وشائج القربى، لم تتوان عن الإيفاء بكامل التزاماتها وتعهدها الرسمية وغير الرسمية لمساعدة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، والشعب الأفغاني الذي نأمل، بعد الأحداث والتطورات الأخيرة، أن يعيش بأمن واستقرار بعد معاناة طويلة من ويلات الحرب والصراعات الداخلية، ويركز على البناء الداخلي لتعويض سنوات طويلة من الصراع والاقتتال.

إن الشعوب تختلف في أديانها ومذاهبها وأعرافها، ولكنها تشابه في طموحاتها وتطلعاتها وآمالها في العيش في حياة حرة وكرامة وأمن، وعالم يسوده الأمن والسلام والعدل. ولتحقيق هذه الغاية النبيلة، لا بد من تضافر الجهود الدولية والعمل بوتيرة أسرع من تلك التي نسير عليها الآن لتحقيق الأهداف والمبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة وترجمة إعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية إلى واقع يلبي آمال وطموحات شعوب العالم. إننا جميعا كدول مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى خالق الكون، كما أننا مسؤولون أمام شعوبنا عن تحقيق طموحاتهم المشروعة في عالم يسوده الأمن والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد تانغ جيانكسوان، وزير خارجية الصين.

المعيشة لمواطنيها، ما زالت دول الجنوب تعاني من الفقر والجوع والبطالة والتلوث البيئي ونقص كبير في المياه الصالحة للشرب وانتشار الأمراض الخطيرة، مثل الإيدز والملاريا، وغيرها من المشاكل التي تعيق جهودها في تحقيق التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل بأن تساعد القرارات التي تم اتخاذها وخطة العمل في مؤتمر القمة الأخير للتنمية المستدامة، الذي عقد في جنوب أفريقيا، ومؤتمر القمة للتمويل والتنمية الذي عقد في المكسيك في شهر شباط/فبراير الماضي، على تضافر الجهود وتعزيز أواصر التعاون بين الشمال والجنوب لإرساء قواعد شراكة جديدة تساهم في استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية وتضع أسسا متوازنة للتجارة الدولية يتحمل فيها كل طرف مسؤولياته.

ولعل أبرز المطالب الملحة في الوقت الحاضر لدعم الهياكل الاقتصادية للدول النامية هو التزام الدول المتقدمة بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية والفنية، والعمل بشكل ثنائي أو من خلال المنظمات والمؤسسات المالية الدولية على تخفيف أعباء ديون أشد البلدان فقرا، وإلغاء هذه الديون، وكذلك إلغاء أية قيود جمركية أو عراقيل على وصول السلع القادمة من هذه الدول، وتيسير حصول الدول النامية على المعلومات والتكنولوجيا التي تساعد على حل مشاكلها وتوھلها للاندماج في الاقتصاد العالمي وتبعدها عن مخاطر التهميش وتضعها على المسار الصحيح لتحقيق التنمية.

وفي هذا المجال، تعز الكويت بتصدرها قائمة الدول العربية في التنمية البشرية حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لهذا العام، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي استند في إعداد هذا التقرير إلى عدة مؤشرات هامة، منها الصحة والتعليم، واكتساب المعرفة التقنية، ونصيب الفرد من الدخل القومي. وستسترشد حكومة الكويت بمؤشرات هذا التقرير وستواصل بالتعاون

فاللجوء إلى القوة بلا تمييز لا يؤدي إلا إلى مزيد من الاضطراب في عالمنا.

هذا الواقع الجديد يستدعي آراء جديدة في مجال حفظ الأمن. ونحن في الصين نؤمن بمفهوم جديد للأمن تبرز فيه الثقة المتبادلة والمصلحة المتبادلة والمساواة والتعاون.

ونحن نعني بالثقة المتبادلة أن على البلدان أن تترفع عن اختلاف ايدولوجياتها وأنظمتها الاجتماعية وأن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة وعن تسلط قناعاتها السياسية وأن تحجم عن إضمار الشك والعداء حيال بعضها بعض. عليها أن تجري حوارا دائما وتبادل المعطيات بشأن أمنها والذود عن سياساتها أو بشأن التدابير المهمة التي تزمع اتخاذها.

ونحن نعني بالمصلحة المتبادلة أنه يجدر بكل بلد احترام مصالح سائر البلدان الأمنية في نضاله هو لمصالحه، وأن يساعد أيضا في تأمين الشروط لتعزيز أمن الآخرين في سعيه إلى ضمان أمنه أكثر - وهكذا، يتحقق الأمن الدولي.

ونحن نعني بالمساواة أن على البلدان كافة - سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة - أن تحترم بعضها بعضا، وأن تتعامل فيما بينها على أسس التساوي وأن تحجم عن التدخل في القضايا الداخلية لبعضها بعض، بحيث تصبح العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية.

ونحن نعني بالتعاون أن على البلدان أن تحل نزاعاتها عبر المفاوضات السلمية، فتلتزم التعاون الواسع وال قريب في المسائل الأمنية المشتركة بينها وتجهد في الحيلولة دون اندلاع الحروب والخلافات.

وبالتالي، فإن هذا المفهوم الأمني الجديد يهدف إلى زيادة الثقة المتبادلة من خلال الحوار وتعزيز الأمن المشترك من خلال التعاون.

السيد تانغ جيانكسوان (الصين) (تكلم بالصينية):

بادئ ذي بدء، استحو لي أن أقدم أحر تهاني على توليكم رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. أود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد هان سونغ - سو، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة.

وأود أن أهني الاتحاد السويسري على انضمامه إلى الأمم المتحدة، وأن أرحب أيضًا بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، التي ستصبح قريباً عضواً في المنظمة.

إن افتتاح هذه الدورة يتزامن والذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وعلى مدار السنة الماضية، شهدت الحملة الدولية ضد الإرهاب تقدماً، واليوم، لا ينبغي لنا أن ننظر في السبل اللازمة لاستئصال آفة الإرهاب فحسب، بل أن نولي أيضاً مسائل الأمن التي تواجه البشرية رؤية أوسع وأن نسعى إلى استئباب السلم الدائم وتحقيق الأمن الدولي.

ويمر الوضع الأمني الدولي حالياً بتغيرات جذرية. فقد بدأ الأمن يتخذ مفاهيم أوسع. ففي حين يبقى ضروريا القضاء على العداء العسكري والصراعات التقليدية، فقد برزت على نحو متزايد، مجموعة متنوعة من القضايا الأمنية غير التقليدية. فالأمن لم يعد قصراً على الشأن العسكري. بل نفذ إلى السياسة والاقتصاد والمال والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ومجالات أخرى مختلفة.

لم يعد الأمن بعد الآن لعبة بين خاسر ورابح. فمن الواضح أن عملية التبادل بشأنه في تزايد، وذلك نتيجة لتوصل البلدان إلى إدراك أن لديها مصالح أمنية مشتركة، وإلى الشعور الأعظم بالاعتماد المتبادل.

ويجب أن نتفحص ما في متناولنا من أدوات لتحقيق الأمن. فالوسائل العسكرية وحدها أثبتت قصورها في التصدي للتحديات الأمنية المستفحلة والمعقدة التي تواجهها.

إن الصين تدعم الشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة في استرجاع حقوقه الوطنية الشرعية وإقامة دولته الخاصة. وإننا نؤيد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونحن ندين العنف الذي يستهدف المدنيين الأبرياء ونرفض الرد على العنف بالعنف.

إننا من دعاة التسوية السياسية لقضية العراق. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما بهذا الصدد. وعلى العراق أن يتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكل ولاء وصرامة.

ونحن نأمل في أن تستأنف الهند وباكستان الحوار قريبا على أساس المساواة والاحترام المتبادل، لتحل بالوسائل السلمية، نقاط الخلاف بينهما، بما في ذلك الخلاف بشأن كشمير.

وسنواصل العمل البناء لإحلال السلام الدائم في أفغانستان والإصلاح فيها في مرحلة بعد الحرب. ونحن نؤيد الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا السياق.

وعلى أن نعزز مجالات التبادل والحوار بين مختلف الحضارات، وبذلك نتجنب الخلاف أو المجاهرة. فالاختلافات بين شتى الحضارات تشكل ميزة أساسية للإنسانية.

ولدينا أسباب عديدة للتعامل بلطف مع إنجازات مختلف الحضارات وذلك لتعزيز مجالات التبادل بينها على أساس احترام التنوع. ويتم تشجيع كل شخص على الاستعانة بقوة الآخرين بغية تحقيق التنمية المشتركة.

إن السلام والتنمية متلازمان. وإن الكثير من المشاكل التي نشهدها اليوم قد تعود إلى التنمية. ولمكافحة هذه التحديات، أكثر ما يهم هو البحث عن أجوبة للتنمية.

وفي العام الماضي، عقدت الأمم المتحدة سلسلة من الاجتماعات الهامة بشأن التنمية مثل مؤتمر القمة العالمي المعني

وعلى ضوء هذا المفهوم الجديد للأمن، فإننا في الصين نبذل جهودا نشطة لتعزيز الطابع التقني من أجل الحوار والتعاون على صعيد الأمن الإقليمي، ونشارك بفعالية في أعمال منظمة شنغهاي للتعاون وفي المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما نسعى لإقامة إطار لأمن آسيا والمحيط الهادئ يجذب الحوار ويرفض المجاهرة.

إن الصين ملتزمة بفعالية بعملية تحديد الأسلحة الدولية، ونزع السلاح وعدم انتشاره. ومن فترة غير بعيدة، أصدرت الحكومة الصينية القوانين المتعلقة بمراقبة تصدير القذائف والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة وقائمة المراقبة الخاصة بها. وستجري الحكومة الصينية تحسينات إضافية على معايير إدارة التصدير بشأن المواد البيولوجية والكيميائية المزروعة الاستعمال. وإننا نناشد المجتمع الدولي بشكل فاعل لالتزام الحوار والتعاون على ضوء هذا المفهوم الجديد للأمن، في جهد مشترك لمعالجة المسائل الأمنية الأهم في أيامنا.

علينا أن نمضي قدما بالتعاون الدولي ضد الإرهاب وأن نقضي نهائيا على التهديد الذي يفرضه الإرهاب الدولي.

ويجب أن نواصل مواجهتنا للإرهاب على أساس القانون الدولي والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية، بحيث تتمكن الأمم المتحدة ومجلس أمنها من القيام بدور ريادي. ويجب أن تتبع نهجا شاملا مع التركيز على استئصال الأسباب الجذرية للإرهاب. يجب بذل الجهود للحيلولة دون التوسيع الاعتباطي لنطاق حملة مواجهة الإرهاب، بيد أنه يجب القضاء بشكل تام على الإرهابيين الذين تثبت عليهم الأدلة بمن فيهم قوات تركستان الشرقية الإرهابية، التي قامت بتدريبها وتسليحها وتمويلها الطالبان والقاعدة.

علينا الإسراع بعمليات الحوار والمصالحة وتيسير تسوية القضايا الإقليمية الساخنة.

ثالثاً، دعم إمكانيات التنمية الذاتية للبلدان النامية. وعلى الدول النامية أن تشق لنفسها طريقاً تحتارده ويكون ملائماً لها وأن تلحق بموجة التنمية الاقتصادية العالمية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم حق البلدان النامية في اختيار طريقها إلى التنمية اختياراً مستقلاً وأن يساعدها فيما يتعلق بدعم إمكانياتها.

رابعاً، ولكي نستمر على طريق التنمية المستدامة، علينا أن ندعم التنمية المتوازنة للاقتصاد والسكان وموارد الثروة والبيئة. ويجب أن تتضافر جهود معالجة المشاكل البيئية لكل بلد مع الجهود الموجهة إلى الشواغل العالمية. خامساً، زيادة التنمية الشاملة للشعب. إن الموارد البشرية هي نفسها الموارد الأولية للتقدم بالعلوم والتكنولوجيا ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى البلدان إذ تصوغ استراتيجيتها التنموية أن تجعل الإنسان قمة أولوياتها وأهم المنتفعين منها.

وقريباً سيعقد الحزب الشيوعي للصين المؤتمر القومي السادس عشر له، وهو أول مؤتمر في القرن الجديد. وسيضع مؤتمر الحزب هذا الخطة الجديدة للإسراع بالتحديث الاشتراكي للصين، متصدراً مقدمة المد التاريخي، ومظهراً روح التقدم المواكب لهذا العصر. إن الفكر الذي يحدونا في هذا هو تمثيل مقتضيات التنمية للقوى الإنتاجية المتقدمة في الصين، وإظهار توجه ثقافة الصين المتقدمة، وتمثيل المصالح الأساسية للغالبية الساحقة من الشعب الصيني. ومهمتنا التاريخية هي المسارعة بحركة التحديث، واستكمال إعادة توحيد الوطن الأم، والحفاظة على السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة.

وتتيح فترة العقدين الأولين من هذا القرن للصين نافذة لفرصة استراتيجية هامة لتنميتها. وبينما نعتبر التنمية الأولوية الأولى لنا، يجب علينا أن نغتني الفرص وأن نعمق

بالتنمية المستدامة. إن ما نحتاجه الآن فوراً هو إخراج هذه البرامج والالتزامات إلى حيز الواقع.

واستمر التعاون الاقتصادي الإقليمي في الماضي قدماً في العام الماضي. ونحن نستشعر السعادة بوجه خاص تجاه بدء الاتحاد الأفريقي أعماله، موقنين بأن أفريقيا ستخطو خطوات جديدة في الطريق إلى التنمية. لقد أصبحت مهامنا في مجال التنمية أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر. ويجب عكس اتجاه فوارق الثروة المتزايدة في العالم ومعالجة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية المتكررة. كما ينبغي الإقلال من حدة الصدمات بين التنمية الاقتصادية من جانب، وموارد الثروة والبيئية من جانب آخر. ويجب تغيير النظام الدولي وقواعد لعبته إذ لا تعكس حاجات البلدان النامية بصورة عادلة.

وهنا نود أن نتقدم بالمقترحات التالية: أولاً، إنشاء شراكة عالمية متوجهة نحو التنمية. إن الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل عبر القارات هي جميعاً أطراف في قضية التنمية. ويجب أيضاً على بلدان الشمال والجنوب، والبلدان المتلقية للمساعدات وهيئات العون الدولي أن تكون شركاء متعاونين في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم يد المعونة إلى البلدان النامية. ويجب أن نرى في المباحثات المتعددة الأطراف بشأن التجارة فرصة هامة لتكريس مثل هذه الشراكة الجديدة.

ثانياً، دعم التنمية المتوازنة والمستمرة في إطار العولمة الاقتصادية. إن المجتمع الدولي في حاجة إلى إصلاح الأدوار الحالية في مجال الاقتصاد العالمي، وإلى تقوية عملية العولمة ترشيحاً وإدارة، والعمل على تهيئة وضع يكسب فيه الجميع ودعم التعايش السلمي بين شتى البلدان.

مرة ثانية، يمد أيديه إلى الذين فقدوا أحباءهم في ذاك اليوم المشؤوم.

وكان رد فعل المجتمع العالمي على آفة الإرهاب سريعا وحاسما. وخلال العام الماضي، تعزز التعاون الدولي في مجال حملتنا التي لا هوادة فيها ضد الإرهاب. ولعب مجلس الأمن، بوجه خاص دورا طيبا في هذه العملية من خلال لجنته المعنية بمكافحة الإرهاب. وجمهورية كوريا عضو نشط في التحالف الدولي ضد الإرهاب. ونعمل الآن متعاونين مع البلدان الأخرى للإسهام في إعادة تعمير أفغانستان.

وإذ نشكفنا ضد الإرهاب بعزيمة قوية، علينا أيضا أن نضع نصب أعيننا كيف أن الحرمان وانعدام الحكم الصالح والتهميش من عملية العولمة عوامل تشكل تربة خصبة للمتشددين الذين يغالون في تشددهم لدرجة إزهاق أرواحهم من أجل إنزال الأذى بالآخرين. لذا يجب علينا أن ننتهج منهجا كليا، آخذين في الاعتبار دائما أنه ليس في الاستطاعة تبرير الإرهاب بأية قضية وتحت أية ظروف مهما كان شأنها.

كما فهم العالم من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الأخطار المفزعة لوصول أسلحة الدمار الشامل إلى الأيدي الشريرة بالإضافة إلى هذا، يؤكد الواقع الدولي السائد الحاجة الملحة إلى إحراز التقدم في نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن الضروري أن نحقق عالمية أنظمة عدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

من الضروري أن نحقق عالمية نظم عدم الانتشار - بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية - مع كفاءة الامتثال الكامل من جانب جميع الدول الأطراف في هذه النظم. ونأمل أيضا أن يتحقق حظر شامل للتجارب النووية

الإصلاح ونزهد من فتح البلاد بدرجة أكبر للعالم الخارجي، وأن نعزز التنمية ونحافظ على الاستقرار.

وسنستمر في انتهاج سياسة خارجية مستقلة قائمة على السلام، معززين بنشاط لعرى العلاقات الودية بالتعاون مع كل بلدان العالم على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، وتيسرنا للحوار والتعاون الدوليين، وبذا نسهم بصورة بناءة في تشييد نظام دولي أكثر عدالة وأكثر مساواة.

لا يوجد في العالم إلا صين واحدة. فأرض الوطن الرئيسية وتايوان تنتميان إلى صين واحدة، ولا تسمح سيادة الصين ووحدة أراضيها بأي تقسيم. وتتمسك الحكومة الصينية بسياستها الأساسية وهي إعادة التوحيد السلمي كدولة واحدة ونظامين في إطار اقتراح الرئيس جيانج زيمين ذي النقاط الثماني بشأن كيفية إنماء العلاقات عبر البرزخ بين المنطقتين، ودعم التوحيد السلمي للوطن الأم في هذه المرحلة الراهنة. ونحن متمسكون بمعارضتنا لكل صور الأنشطة الاستقلالية التايوانية ولن نتسامح مع أية محاولة وبأية صورة لفصل تايوان عن بقية الصين. وكل الأعمال المتصلة باستقلال تايوان ستبوء بالفشل وسوف يتحقق النصر لقضيتنا الكبرى المتمثلة في التوحيد القومي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا، معالي السيد تشوي سونغ - هونغ.

السيد تشوي سونغ - هونغ (جمهورية كوريا)
(تكلم بالانكليزية): لقد أيقظت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المجتمع العالمي على خطورة تهديد جديد للسلام والأمن العالميين. وكان إيقاد الشعلة التذكارية خلال الصلاة في منطقة باتاري بارك من مدينة نيويورك مرآة لتدفق مشاعر التعاطف الجياشة من كل أرجاء المعمورة، وغدا العالم واحدا

بين الكوريتين وتعزيز التعاون وعمليات التبادل، وتخفيض التوتر وبناء سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

وكان من أبرز جوانب هذه السياسة المشاركة في مؤتمر عقد القمة التاريخي بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وقد ابتدأت القمة عملية سلام بين الكوريتين. وبعد حالات ارتفاع وهبوط على الطريق، عادت عملية السلام أخيرا إلى مسارها وهي ماضية قدما. وقد استؤنفت الاجتماعات بين الكوريتين على مختلف المستويات، وجرت عمليات تبادل في جميع الميادين. وفي الحقيقة، في هذا اليوم بالذات، تجري على جبل كومغانغ الجولة الخامسة من اجتماعات جمع شمل أعضاء الأسر المتفرقة. وفي الأسبوع القادم، ستحتفل كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بحفر الأساسات إيدانا ببدء أعمال البناء لإعادة ربط خطوط السكك الحديدية والطرق التي بقيت مقطوعة لمدة خمسة عقود. ونظرا لأن هذه المشاريع تنطوي على اختراق فعلي للحدود المحصنة جدا وتطلب مستوى معيناً من التعاون بين العسكريين، فإنها لا تحمل في ثناياها منفعة عملية كبيرة فحسب، بل إنها تحمل أيضا أهمية رمزية كبيرة جدا. وإذ نتطلع إلى الخط الحديدي الذي يربط الكوريتين، فإن هذا يشرّ بوضوح بتأثيرات أقاليمية بعيدة الأثر لتحقيق رؤيا طريق "الحرير الحديدي"، أي، خط حديدي يربط بين آسيا وأوروبا.

والتقرير المرحلي في مجمله يوضح حتى الآن بجلاء أن سياسة المشاركة سياسة ناجحة. فالكوريون على جانبي الجزيرة يتمتعون اليوم بسلام أقوى مما كانوا عليه في أي وقت مضى، وخطر نشوب حرب في أدنى مستوى له منذ نهاية الحرب الكورية في عام ١٩٥٠. إلا أن وقت التراخي لم يحن بعد، إذ لا يزال أماننا طريق طويل يتعين أن نقطعه ليصبح عكس مسار عملية السلام غير ممكن وتصبح عملية السلام مستمرة بالكامل.

وعلى إنتاج المواد الانشطارية من خلال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والإبرام السريع لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على التزام جمهورية كوريا الكامل بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف للنهوض بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار.

قامت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، بدور رئيسي في تأمين السلام والاستقرار في مناطق العالم المضطربة. وفي الحقيقة، توسع في السنوات الأخيرة عمل الأمم المتحدة في ميادين منع نشوب صراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وتيمور الشرقية هي آخر نجاح تستحق الأمم المتحدة الثناء على تحقيقه. وقد ساهمت جمهورية كوريا، بوصفها دولة عضو ملتزم بإتلاف المستعدين في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وفي أجزاء أخرى من العالم. فضلا عن ذلك، ازدادت مساهمتنا المالية الكلية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بحوالي عشرة أضعاف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وتعتزم جمهورية كوريا تعزيز مشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة الهامة هذه.

لا تزال شبه الجزيرة الكورية واحدة من أكثر مناطق العالم تفجرا. ومع ذلك فإن إصرار الرئيس كيم داي - جونج الذي لا يتزعزع على انتهاج سياسة المشاركة تعيد تشكيل العلاقات بين الكوريتين بصورة جذرية. وسياسة المشاركة، وهي بصورة أساسية، استراتيجية للسلام من خلال المشاركة، مصممة للتصدي للتحديات المتعددة المتأصلة في العلاقات بين الكوريتين على طريق التوحيد في نهاية المطاف. وبهذه الصيغة، فإنها تهدف إلى رعاية المصالحة

في ضرب جذورها فإنها في الحقيقة مثل نبات سريع النمو. ولم تعد حالة حقوق الإنسان في أي بلد شأنًا داخليًا محضًا. فقد أصبحت قضية حقوق الإنسان بندا ذا أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي. وأثناء الدورة الماضية للجمعية العامة، أعطي اهتمام خاص لحقوق الإنسان للمجموعات الضعيفة مثل الأطفال والمسنين. ويحدونا أمل صادق في أن التعهدات التي قطعت في الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة وفي الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ستترجم إلى عمل ملموس.

إن جمهورية كوريا ملتزمة التزامًا راسخًا بالتعاون الدولي للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ونحن نخطط لاستضافة المؤتمر الوزاري الثاني لمجتمع الديمقراطيات في سيؤول في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العالم. ونعمل، مع مجموعات بلدان أخرى تدعو إلى عقد المؤتمر، لضمان أن يوفر هذا المؤتمر فرصة هامة جدا لحماية الديمقراطية وتعزيزها والنهوض بها في جميع أنحاء العالم. ونرحب أيضا بالتزام المجتمع الدولي المتجدد بمكافحة المشاكل المتعاضمة للجرائم المروعة العابرة للحدود، مثل الاتجار بالأشخاص.

على مدى نصف القرن الماضي، قدمت الأمم المتحدة إسهامات متميزة لقضايا ذات أهمية كبيرة للجنس البشري. إلا أن هذه المنظمة العالمية لا تستطيع أن تلي جميع التوقعات. ونظرًا لمحدودية الوسائل والموارد المتاحة للأمم المتحدة، فإنها ينبغي أن تركز على الميادين التي يمكنها أن تتفوق فيها مستفيدة من ولايتها الشاملة ومن عالمية عضويتها على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا بقوة الإصلاحات التي ما فتئ الأمين العام كوفي عنان يسعى إلى تحقيقها بغية جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة.

وفي الختام، أود أن أقول إن الأمم المتحدة هي تجسيد للعالمية ومثال التعاون المتعدد الأطراف. وبوصفها هذا،

ويتصل أحد التحديات الهامة لعملية السلام بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا نزال نعتقد أن الاتفاق الإطاري المتفق عليه في جنيف في عام ١٩٩٤ يوفر أفضل أمل لإزالة المخاوف المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. إلا أن الاتفاق الإطاري وصل الآن إلى نقطة حرجية. وبتقدم مشروع مفاعل الماء الخفيف، من الضروري الآن أن نبدأ التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون مزيد من التأخير لتنفيذ شروط الضمانات المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري.

إن الطريق إلى سلام العالم يمر من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر إنصافًا. وفي هذا الصدد، نراقب باهتمام كبير جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، ولا سيما تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وقد نجح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري في آذار/مارس من هذا العام، في تعزيز الوعي المشترك بالمسؤولية الرئيسية التي تتحملها البلدان النامية نفسها، وكذلك في التشديد على تقديم إسهامات كبيرة من البلدان المتقدمة النمو. كما أن الإعلان السياسي وخطة التنفيذ، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الصناعية الذي عقد مؤخرا، مهمان جدا أيضا، لأنهما وضعوا خطة عمل محددة بزمان لسعي الإنسانية للحفاظ على الكوكب من أجل الرخاء. كما أن حالات التقدم غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توسع الفجوة بين الذين يتقدمون الصفوف والذين فاتهم الركب. ويحدونا الأمل أن تصبح الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أكثر نشاطا في سد الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

لقد شهد القرن الماضي تقدما مطردا وانتصار الديمقراطية وحقوق الإنسان، بوصفهما قيمًا عالمية، في جميع أنحاء العالم. وكما قيل ببلاغة، عندما تبدأ الحرية

مختلفة إلى مخبئهم الخاص. وهدفنا المشترك ليس الحفاظ على خبرة التفاعل التي حصلنا عليها في إطار التحالف فحسب - تجنباً لإجراءات من طرف واحد قد تقوّضه - ولكن أيضاً تحويل التحالف ضد الإرهاب إلى آلية داعمة للأمن والتعاون الفعالين خلال الألفية الجديدة.

وبكل تأكيد يجب أن تصبح الأمم المتحدة عنصراً حيوياً في مثل هذه الآلية. والأمم المتحدة مطالبة فعلاً، في أثناء التصدي للأخطار والتحديات الجديدة، بمواصلة ضمان أن تكون جهود المجتمع الدولي مركزة على أساس صلب من القانون الدولي.

ويجب أن نُقر - وقد علّمتنا السنة الماضية الكثير في هذا الصدد - أن هناك قدراً كبيراً من العمل ينتظرنا. ولن يمكننا وضع عوائق لا يمكن تخطيها أمام المتعصبين والمتطرفين الذين ينشرون الموت والدمار، إلا إذا استطعنا التوصل إلى اتفاق عام على القضايا الرئيسية المتعلقة بالنظام العالمي. وفي هذا السياق، لا غنى عن دور الأمم المتحدة قطعاً.

ومما له أهمية بالغة أن عملية تنفيذ القرار الأساسي لمكافحة الإرهاب - قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هي الآن قيد التنفيذ. والقرار ملزم لجميع الدول، ويجب علينا الآن تحقيق تنفيذه غير المشروط من جانب جميع الدول.

وتقوية الإطار القانوني الدولي مهمة ذات أولوية في الحرب ضد الإرهاب. ففي المقام الأول، هناك حاجة لضمان السمة العالمية للاتفاقيات الحالية لمكافحة الإرهابيين.

وبعد أن صدّقت روسيا على اتفاقية ١٩٩٩ لقمع تمويل الإرهاب، فلنما تستكمل الآن عملية الانضمام لتلك الصكوك الدولية. وفي الوقت ذاته، نشعر بقلق كبير نتيجة للافتقار إلى إحراز تقدم حقيقي في التفاوض بشأن إبرام

يتطلع المجتمع الدولي إليها للحصول على التوجيه واتخاذ الإجراءات الفعالة في العديد من المجالات التي تقع ضمن ولايتها.

وتؤكد جمهورية كوريا مجدداً التزامها الراسخ بالعمل المتضافر مع الدول الأعضاء الأخرى لجعل الأمم المتحدة أكثر ملائمة وفعالية، وبذلك أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي ستقابلها وهي تحديات عالمية بالفعل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إيغور س. إيفانوف، وزير الخارجية في الاتحاد الروسي.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد مر عام منذ أن وقعت الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية وهزّت العالم وأوضحت مدى وفظاعة التهديد العالمي الذي يشكّله الإرهاب الدولي. وأثناء العام الماضي، صار العالم على دراية كاملة بالتحديات التي تواجهها البشرية مع دخولنا القرن الحادي والعشرين. وقد كان عاماً تقارب فيه العالم وبدأ في اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الإرهاب.

وفي أثناء إحياء ذكرى جميع ضحايا الإرهاب الذي ترك أثراً دامياً في جميع أنحاء العالم، يجب علينا أن نستعرض النتائج الأولية للحملة المشتركة ضد الإرهاب، وأهم شيء أن نحدد أهدافنا في تقوية أساس الأمن والاستقرار الدوليين.

وأهم نتيجة لاجتماع الدول لتحقيق الأهداف المشتركة - وهذا شيء لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية - أصبحت واضحة اليوم. فقد تأسس تحالف عريض لمكافحة الإرهاب ويعمل بكفاءة؛ وقد أثبت حقاً فعاليته في أفغانستان، البلد الذي حوّل إرهابيون دوليون ذوو انتماءات

الشراكة الجديدة بين روسيا وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن مجال مكافحة الإرهاب جزء لا يتجزأ من حوارنا وتعاوننا المستمرين مع البلدان التي تقود العالم، بما فيها الولايات المتحدة والصين والهند والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونحن واثقون من أن تنمية هذا التفاعل على العديد من المستويات ستعزز وجود مناخ من الثقة والأمن والتعاون في جميع أنحاء العالم.

ويعتمد استقرار ومصدقية النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين بصورة مباشرة على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وتقويته. وقد تم الدفع إلى الأمام بهذا الهدف الأساسي حينما وقع رئيس روسيا ورئيس الولايات المتحدة في اجتماعهما في أيار/مايو في موسكو على معاهدة تخفيضات الأسلحة النووية الهجومية والتي كانت إسهاما رئيسيا من جانب الدولتين النوويتين الرئيسيتين في نزع السلاح النووي.

ومن المهم أيضاً ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فخطر وقوع أسلحة نووية أو مكوناتها في أيدي الإرهابيين غير المسؤولة يزيد من إمكانيات الإرهاب الدولي على التسبب في التدمير. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى الإسراع بالجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها.

ومن خلال العمل المشترك وعلى نحو مسؤول، حققنا بالفعل قدرا كبيرا. وحينما نتكلم عن تأسيس نظم جديدة لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وعن تحديد الأسلحة، فهذا لا يعني على الإطلاق التخلي عن النظم والاتفاقات السارية بالفعل. فهي آليتنا المشتركة للحماية - وهي آلية يمكن التعويل عليها وقد أثبتت أنها تتحمل محك الزمن. والإزالة التي لا مبرر لها لعناصر رئيسية في الإطار

اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاقية شاملة لقمع أعمال الإرهاب الذري.

ومن المؤكد أنه يمكن التوفيق تماما بين الاختلافات المعروفة بين نهج الدول بشأن أحكام مثل هذه الصكوك. ويجب ألا تحجب الهدف - وهو هدف ملح بالنسبة لنا جميعا - المتمثل في وضع أساس قانوني لمكافحة الإرهاب في جميع صوره - أساس يتماشى مع حقائق عالم اليوم. وتواصل روسيا بذل جهود مصممة على تحقيق ذلك الهدف.

ومن واجب جميع الدول أن تحمي حقوق مواطنيها وحرياتهم، وأهمها الحق في الحياة. ولكن حياة الأفراد العاديين هي بالتحديد التي يهددها الإرهاب، وكل عام تضاف أسماء جديدة إلى قائمة الضحايا. وما عاد المجتمع الدولي بوسعه تحمّل هذا. ومن واجبنا أن نوفر لمواطنينا حق الحماية الموثوقة من الإرهاب.

ولا يمكن تحقيق مثل هذا الهدف إلا إذا وافقت جميع الدول على مجموعة من التدابير المحددة تحت رعاية الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى وضع مدونة فعّالة لحماية حقوق الإنسان من الإرهاب. وقد تمت مناقشة بعض هذه التدابير من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المحفل. وتتطلب تدابير أخرى أن يتم استعراضها في سياق أوسع. ولكن أهم الاعتبارات أن تتفق على نظام موحد من القيم والتدابير تشترك فيه جميع الدول.

ولن تكون نتائج الحرب ضد الإرهاب ملموسة إلا إذا عملنا بتناسق على جميع المستويات - عالميا وإقليميا ووطنيا. وإن آليات التعاون لمكافحة الإرهاب التي تستهدف منع انتشار الإرهاب في آسيا الوسطى، بما في ذلك الآليات القائمة داخل إطار كمنولث الدول المستقلة ومنظمة شانغهاي للتعاون، تكتسب زخما، وبذلك توفر دليلا واضحا على هذه الحقيقة. وهناك قدر كبير من الإمكانيات لدى

عمل شاق يتطلب موارد بشرية ومادية ومالية ضخمة. ولكن الأهم هنا هو وجود إرادة سياسية قوية لتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تتعلق بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وتبيّن التجربة أنه مهما كانت الأزمات والصراعات الدولية معقدة، ومهما كانت مخوفة بالتحديات والتهديدات، فيمكن تسويتها بمعونة صكوك الأمم المتحدة وعلى أساس القانون الدولي. وينطبق هذا تماما على الحالة حول العراق، التي تطلبت تسوية سياسية منذ أمد طويل في امتثال صارم لقرارات مجلس الأمن.

وينتفع المجتمع الدولي برمته من التعزيز المتزايد للدور القيادي لمنظمتنا في صنع السلام. ولا يمكننا أن نقلل الاهتمام بهذه المهمة.

وفي كل الأحيان، وفي جميع أنحاء المعمورة، يحاول الإرهاب والتطرف أن يبررا نفسيهما بالفقر وعدم الاستقرار الاجتماعيين والاقتصاديين المستمرين. ورغم اعترافنا بوجود هذه المشاكل الخطيرة، لا بد أن نؤكد بعزم أن الإرهاب لا ولن يكون له أي مبرر. وفي نفس الوقت، من المؤكد أن إنشاء هيكل مالي واقتصادي عالمي مستدام وعادل من شأنه أن يساعد على مكافحة تحديات خطيرة وكثيرة تواجهها البشرية. والمحافل الدولية الرئيسية التي عُقدت مؤخرا، وهي المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، أصدرت قرارات تستهدف القضاء على أسباب التفاوتات التي تشكل أكبر تهديد في العالم. والخطوة التالية هي تنفيذ الاتفاقات التي توصلنا إليها.

ربما يعادل ذلك في شمول المهام التي نواجهها في مجال حماية البيئة. فالكوارث الطبيعية التي أصابت مناطق كثيرة من

القانوني الدولي لعدم الانتشار يمكن أن تزيد خطر الحالة العسكرية والاستراتيجية الدولية وأن تقوض الأمن العالمي.

وفضلا عن ذلك، يجب أن نضفي طابعا عالميا على أهم الاتفاقات المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل على التجارب النووية. وفي مجال القذائف، هناك حاجة إلى عملية تفاوض مستدامة تهدف إلى التوصل إلى ترتيبات دولية بشأن نظام عالمي لعدم انتشار القذائف وعدم انتشار تكنولوجيا القذائف.

ومنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية عدم الانتشار. ونقترح مع عدد من شركائنا إعداد اتفاق شامل يستهدف المحافظة على الفضاء الخارجي كمنطقة خالية من أي نوع من الأسلحة. ونثق في أن هذا الاقتراح يحدم مصالح جميع الدول، ونتوقع أنه سيحظى بدعم واسع النطاق.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، ظلت تشارك في تسوية الصراعات الإقليمية. وما يسمى بالمشاكل المحلية قد تحوّل منذ أجل طويل إلى أحد التهديدات الرئيسية والتطرف السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي. ومن المؤكد أن المسؤولية الأساسية في أية تسوية تقع على عاتق الأطراف ذات الصلة، إلا أن الآليات المتعددة الأطراف تبرهن بشكل متكرر على فعاليتها في استعادة السلم والوفاق. وأحد منجزاتنا المشتركة التقدم الملموس الذي تم إحرازه بالمساهمة الملموسة من الأمم المتحدة في تعمير أفغانستان بعد انتهاء حكم الطالبان. ويمكن أن نضيف إلى ذلك إصدار مجلس الأمن بالأمم المتحدة قرارات رئيسية تدعم إيجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط وحل الأزمات في عدد من البلدان الأفريقية.

ولكننا لا نزال إلى الآن، بعيدين عن أي انخفاض أساسي في عدد وحدة الصراعات المسلحة. ولا يزال أماننا

تشكّل تهديدا عالميا ويجب أن تعالج على الصعيد العالمي - شاملا في نطاقه، حيث أن كل تهديد معاصر يحمل في طياته قدرات هائلة على التدمير ويجب أن يستوعب هذا النظام كل هذه المشاكل دون استثناء. - شاملا في نهجه، حيث أنه في كثير من الأحيان تكون هناك صلات متبادلة تبادلا مباشرا بين التهديدات والتحديات الجديدة. - عالميا من حيث المشاركة فيه.

وأخيرا، يجب أن يصبح هذا النظام انعكاسا لسيادة القانون الدولي، حيث أن سلطته ستبني على مبادئ القانون الدولي وقواعده، أي ميثاق الأمم المتحدة فوق كل شيء.

إننا نتحمل مسؤولية ضخمة إزاء أجيال المستقبل، ونموذج النظام العالمي الذي سنقيمه من شأنه أن يؤثر على الحياة على كوكبنا في العقود القادمة. وبالنسبة لروسيا، فقد قررنا ما نختاره. وهو اختيار يؤيد وجود نظام عالمي ديمقراطي متعدد الأقطاب يكفل التنمية المستدامة والأمن المتساوي لجميع الدول، نظام عالمي مشكّل على أساس هيكل واسع النطاق من المؤسسات المتعددة الأطراف الموحدة ضمن إطار الأمم المتحدة.

ونرجو أن تسجل قرارات الجمعية العامة في دورته الحالية مرحلة هامة من مراحل هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي كاستنيدا غوتمان، وزير الشؤون الخارجية في المكسيك.

السيد كاستنيدا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك أن ترحب بالدولتين العضوين الجديدين، إن وجودهما يؤكد المهمة العالمية للأمم المتحدة. ونحنى جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية. وهذا يمثل تعبيرا إضافيا عن حق تقرير المصير وانعكاسا لتصميم شعبها على الحصول على

كوكبنا هذا الصيف تثبت مرة أخرى أنه لا يمكن تأجيل حل قضايا البيئة إلا إذا أردنا أن نعرض للخطر بقاء الأجيال القادمة نفسه. ويتوقف هذا المجال كذلك على الجهود المتعددة الأطراف التي تستعبد أنانية فرادى الدول.

ومبادرة الرئيس الروسي فلاديمير ف. بوتين بشأن مؤتمر عالمي معني بتغيّر المناخ يُعقد في موسكو في خريف ٢٠٠٣ هي مبادرة تستهدف تنسيق جهودنا في هذا المجال.

وقبل عام، طالب الاتحاد الروسي المجتمع الدولي من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ينشئ نظاما عالميا مناهضا للتهديدات والتحديات الحالية من شأنه أن يهدف إلى تناول القضايا الفعلية في مجال الأمن وإلى تلبية المصالح الحيوية لكل دولة. ومن شأن هذا النظام أن يوفر الاستقرار الدولي والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

ولكي يكون هذا النظام فعالا، فإنه يحتاج إلى وجود مركز تنسيق معترف به بشكل عام يتمكن من جمع تأييد المجتمع الدولي. ولدينا مثل هذا المركز - الأمم المتحدة بشرعيتها وعالميتها وخبرتها الفريدة. ومهمتنا المشتركة اليوم هي أن نتحد حول الأمم المتحدة لكي نزودها بالقدرات والموارد اللازمة ولنطور بقدر الإمكان احتياطيها الداخلية.

والآن، يمكننا أن نؤكد ارتياح أن النظام العالمي يتطور بالفعل وأن بداية هذه العملية تحظى بنجاح كبير. ونقترح إعطاء زخم إضافي لهذه العملية وإصدار قرار في دورة الجمعية العامة الحالية يشجع الإنشاء الفوري لنظام عالمي لمواجهة التهديدات والتحديات الجارية. وإذا فعل ذلك فإننا نوجه جميع الدول صوب التوضيح المشترك لشكل هذا النظام ومعاييرها العامة. ولهذا أهمية كبيرة، حيث أن بعض هذه المعايير واضحة بالفعل.

ومن الواضح أن النظام الذي سينشأ يجب أن يكون: - عالميا، حيث أن التحديات المعاصرة في سياق العولمة

الطموحات الأساسية لمجتمع الأمم منذ منتصف القرن الماضي، كما أنه من أهم المثل العليا لبلدي.

وتؤمن المكسيك بأن مجلس الأمن هو المحفل المناسب لاعتماد التدابير اللازمة للتوصل إلى حل دائم لمسألة العراق. لذلك، فإننا نقدر البيان الذي أدلى به أمس الرئيس جورج بوش، والذي تضمن اعترافاً بأهمية الحوار وصنع القرار بشكل جماعي خلال الأيام والأسابيع القادمة فيما يتعلق بتحديد الطريق الذي سنسلكه بشأن العراق. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن نطاق العمل المتاح أمامنا سينطوي أيضاً على تحديات معقدة لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي برمته.

ونحن شأننا شأن معظم الدول الأخرى، ندين بصورة قاطعة استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس بشأن نزع السلاح ونبذ أسلحة التدمير الشامل، ونعاود التأكيد على أهمية امتثال هذا البلد فوراً لقرارات المجلس بشأن عودة مفتشي الأمم المتحدة - بدون شروط مسبقة. ولكن، علينا أن نعترف أيضاً بأن عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة قد حدث في حالات أخرى، وفي أوقات أخرى وفي أماكن أخرى.

واليوم، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يتوفر للمجلس الوقت والدعم اللازمين للسعي إلى عودة المفتشين، ولهذا، نؤيد الاقتراح الأخير للرئيس جاك شيراك بوضع إطار زمني محدد للوفاء بهذا الهدف. علاوة على ذلك، نعتقد أن المكسيك، كعضو مسؤول وملتزم في المجلس، أن أي قرار قد يتخذ نتيجة لعدم الامتثال المحتمل من جانب العراق للقرارات ذات الصلة ينبغي أن يركز على شرطين أساسيين. أولاً، لا بد أن يكون هناك تقييم أوضح للقدرة الحقيقية للعراق للحصول على الأسلحة - بما في ذلك التكنولوجيا ونظم الإيصال - ونيتة في استخدامها أو قدرة المجموعات الإرهابية على الوصول إلى هذه الأسلحة. ويمكن أن يستند

الاستقلال. ونرحب بقرار شعب الاتحاد السويسري كذلك بأن يصبح عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة.

إن المجتمع الدولي يواجه لحظة حاسمة. فبعد سنة من الهجوم على الولايات المتحدة، الذي راح ضحيته رجال ونساء من أكثر من ٨٠ بلداً مختلفاً، نجد أن علينا مسؤولية اتخاذ قرار معاً يحدد الاتجاه الذي يجب أن يتخذه المجتمع الدولي في السنوات القادمة.

وتدرك المكسيك حجم التحديات التي تواجهها المنظمة اليوم: من ضرورة ملحة لإعادة تركيز الجانب الإنساني للعولمة، ومكافحة الفقر الذي يُقسّم دول العالم، وجعل التنمية التي تحترم البيئة ممكنة، وإيجاد صيغ لتسوية العديد من الصراعات والحروب التي تضر بملايين الأشخاص، ومكافحة الإرهاب الدولي بشكل ناجح، وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية لكل البشر.

لقد أصبحت مواجهة تلك التحديات بطريقة مسؤولة ومتبصرة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وفي الوقت الراهن، قد يحول السخط أو الصعوبات الحتمية التي تعترض بناء توافق الآراء دون إصدار أحكام سليمة، أو قد تولّد هذه الأمور ضغوطاً تدفعنا إلى العمل بطريقة متسارعة أو بشكل فردي. إلا أن المكسيك على اقتناع بأن مسار العمل المشروع الوحيد في الإطار الحالي هو الذي يقوم على نهج متعدد الأطراف يعطي الأولوية للاتفاق والعمل الجماعي، لصالح المجتمع الدولي ككل وأيضاً لصالح كل دولة على حدة. وبالتالي، فإن المكسيك تعيد التأكيد على التزامها بنظام الأمن الدولي الذي يعطى مجلس الأمن مسؤولية الحفاظ على السلام في العالم. وينبغي لمجلس الأمن في اضطلاله بهذه الولاية أن يبني أعماله على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل الحل السلمي للنزاعات، الذي يبقى كأحد

الرؤية الاستراتيجية الشاملة خطة بويلا - بنما، التي تهدف إلى تنسيق جهود كل من القطاع العام والاجتماعي والخاص في المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى في تنفيذ مشاريع مشتركة للتنمية والاستثمار.

وبنفس العزم، فإننا نشجع الإحساس بروح الجماعة في أمريكا الشمالية من أجل إرساء قيم مشتركة وصولاً إلى تصور مشترك للتنمية الإقليمية يكون مترابطاً وشاملاً وبعيد الأمد. وفي هذا الإطار، فإننا نعتقد أن التفاوض التدريجي بشأن اتفاق للهجرة يضمن الشرعية والنظام على حركة الأيدي العاملة في المنطقة من بين المسائل الملحة. وترى المكسيك أن تدفق العمالة بين البلدان يجب اعتباره فرصة لإعادة توجيه عملية العولمة وتخفيض الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة والمجتمعات الأقل نمواً.

وقد بدأ بلدي حملة مكثفة للترويج الثقافي في الخارج. وبهذه الطريقة، تسعى المكسيك إلى تقديم ثراء وتنوع وحيوية ثقافتها إلى العالم بغية بناء جسور مع الأمم والأقاليم الأخرى. ويجب أن يحظى تعزيز التعاون والروابط الثقافية فيما بين البلدان بالأولوية بالنسبة لنا جميعاً. ولهذا السبب، نرحب بعودة الولايات المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

إن النشاط الدولي الذي تبديه المكسيك منذ نحو عامين قد تجلّى بشكل خاص في عمل مكثف داخل المحافل المتعددة الأطراف. وفي اضطلاعنا بهذه المهمة، استطعنا في كثير من الحالات أن نبني على المؤسسات التي أنشأها الإدارات السابقة. إلا أن هناك بلا شك روحاً جديدة وهدفاً جديداً في الدور الذي يؤديه النشاط المتعدد الأطراف في الاستراتيجية الدولية للمكسيك.

ومهمتنا الأكثر أهمية في المجال المتعدد الأطراف تكمن هنا داخل الأمم المتحدة. وتعتز حكومة المكسيك

ذلك إلى تقارير تصدرها آليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة، علاوة على المعلومات التكميلية التي يمكن أن توفرها البلدان فرادى. ثانياً، لا بد من وجود اتفاق بين أعضاء المجلس علاوة على البلدان الأخرى المعنية بشكل مباشر، فيما يتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها في ضوء تأييد تلك الحقائق بالبراهين أو في حالة رفض العراق السماح بعودة المفتشين إلى أراضيهم.

وتعتقد المكسيك أن العمل العسكري من طرف واحد، بدون تشاور مسبق مع مجلس الأمن، سيقوض أسس الهيكل الجديد للأمن الدولي، وقد يؤثر على توافق الآراء الذي تحقق لصالح المعركة ضد الإرهاب الدولي في أعقاب الهجمات التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة قبل عام مضى.

إن المكسيك تأتي إلى هذه الجمعية وهي عازمة على القيام بدور نشط في بناء نظام عالمي جديد. وما رغبتنا في الحوار مع الدول الأخرى إلا انعكاس للتغيير الديمقراطي الذي حدث في بلدي، والذي أعطى المكسيك أيضاً ثقة جديدة في قدرتها على الإسهام في تحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع الدولي. وإنّ عزمنا على القيام بدور أكثر نشاطاً في العالم قد جعلنا ندرج قضايا ومنظورات ذات أبعاد وآثار عالمية باعتبارها عناصر رئيسية ذات أهمية لمصالحنا الوطنية. إن تعزيز التنمية الاقتصادية في العالم، والنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها، وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة ما هي إلا أمثلة على هذا الالتزام الذي يتجاوز الحدود واعتبارات السيادة. والجهود التي نبذلها من أجل تحويل المثل العالمية إلى واقع ستمكننا من تعزيز قيمنا الوطنية بمزيد من النشاط.

وقد تجلّى النشاط الدولي المضاعف للمكسيك خلال الأشهر الأخيرة في مجموعة من الأنشطة التي أصبحت تمثل علامة في تاريخ علاقاتنا الخارجية. ومن بين مشاريعنا ذات

في قمة جوهانسبرغ الأخيرة، حيث لقيت المواقف التي طرحها الرئيس فيسينت فوكس باسم المكسيك دعماً واستحساناً واسعاً النطاق.

وإدراكاً من حكومة المكسيك للمخاطر الجديدة التي تتهدد الأمن الدولي، دعت أيضاً إلى استكمال الترتيبات الأمنية للأمريكتين. وقد عرضنا استضافة مؤتمر خاص معني بالأمن يُعقد في القمة الثالثة للأمريكتين، التي ستُعقد في المكسيك في أيار/مايو ٢٠٠٣.

وبغض النظر عن أهمية جميع هذه الإجراءات، فإن الدور الجديد للمكسيك على الصعيد الدولي واضح بصورة خاصة في ترويجنا لحقوق الإنسان والديمقراطية. وقد أعرب بلدي عن قناعته أن حقوق الإنسان تمثل قيمة مطلقة وعالمية وأن الالتزام بإعلانها، بصفته هذه، واجب تشاطره جميع الحكومات والشعوب، بغض النظر عن الحدود والسيادة. وفضلاً عن ذلك، كنا متسقين في هذه القناعات. ولهذا السبب فإننا كنا مضطرين للإعراب عن قلقنا تجاه حالة حقوق الإنسان في عدد من البلدان القريبة منا وقد ارتبط المجتمع المكسيكي على الدوام بعلاقات صداقة قوية معها، على الرغم مما ولّده ذلك من رد فعل مختلط في المكسيك. ومن بين أكثر الإجراءات تأثيراً التي اتخذناها لإثبات التزامنا بقضية حقوق الإنسان جعل التشريعات المكسيكية متسقة مع الصكوك الدولية التي تحمي هذه الحقوق. وقد شددنا بشكل خاص على حماية المجموعات الضعيفة كالنساء والأطفال والشعوب الأصلية والمهاجرين.

وفي نفس الوقت، تخلينا عن الموقف الدفاعي الذي منعنا من الدخول في حوار مع دول أخرى ومنظمات متعددة الأطراف تركز نفسها لحماية حقوق الإنسان. وبدعوة من حكومة المكسيك، زار بلدي ممثلون عديدون لمنظمات حقوق الإنسان الدولية. وانطلاقاً من روح الانفتاح

بمصولها على دعم مجتمع الأمم لانتخاب بلدي عضواً غير دائم العضوية في مجلس الأمن. ونحن نشارك بنشاط في ذلك الحفل وفي المحافل الأخرى، في بناء الهيكل الدولي الجديد الذي سيحكم العلاقات بين الدول في العقود القادمة.

إن اشتراك المكسيك في منتدى آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الدولي - الذي نشارك فيه منذ عام ١٩٩٣ - هو مثال بارز آخر على ما نقوم به من نشاط دولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيستضيف بلدي الاجتماع العاشر لزعماء تلك الآلية، حيث سنواصل تعزيز الأنشطة التي من شأنها أن تزيد من رفاه شعوب منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وقد شجعت المكسيك بنشاط تجديد المفاوضات الاقتصادية الدولية. والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري في آذار/مارس، قد شجع على قيام تحالف واسع وشامل بين الدول والمنظمات الدولية الأمر الذي يمكن أن يوفر مستوى أعلى من التمويل من أجل التنمية، في ظل توازن واضح بين المسؤوليات الوطنية والتعاون الدولي. وإن توافق الآراء الذي تحقق في مونتيري قد أصبح اليوم قاعدة لإعادة توجيه العولمة نحو هدي النمو ومكافحة الفقر، كما أنه الأداة المثالية لوضع أولويات التنمية في صدارة جدول الأعمال الدولي.

وترى المكسيك، أن مؤتمر مونتيري يشكل جزءاً من سلسلة مترابطة من مؤتمرات القمة الدولية المكرسة لتعزيز جدول أعمال التنمية الدولية. وقد بدأت تلك العملية في الدوحة في العام الماضي بالاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية؛ وتم تعزيز ذلك من خلال إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وسيستمر ذلك خلال الاجتماع الوزاري الخامس للمنظمة الذي سيعقد في كانون، بالمكسيك، في العام القادم. وإن العلاقات المتبادلة الوثيقة بين جميع القضايا المتعلقة بالتنمية كانت واضحة أيضاً

نفسها، وقعت حكومة المكسيك على الاتفاق الإطاري مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي سياق الجهود التي تبذلها حكومة المكسيك لتعزيز سلطة القانون، ينظر مجلس الشيوخ المكسيكي حالياً في مشروع تعديل للدستور يمكن بلدنا من المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينطوي هذا التعديل على الاعتراف بولاية المحاكم الدولية التي تنشأ بموجب معاهدات تكون المكسيك طرفاً فيها وتكفل الامتثال لقراراتها وأحكامها. ويمثل التعديل خطوة حاسمة نحو إدماج معايير القانون الدولي وكفالة فعاليتها على المستوى المحلي. وترحب المكسيك ببدء المحكمة الجنائية الدولية عملها في الآونة الأخيرة، مما يعكس تصميم مجتمع الأمم على إنشاء نظام دولي يقوم على معايير عالمية.

تسك حكومة المكسيك والمجتمع المكسيكي بحقوق الإنسان والديمقراطية جانبان يكمل كل منهما الآخر. فمن جهة، يعني هذا تعزيز الممارسات الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد، التي نعمل على استعادة فعالية سلطة القانون من أجلها؛ ومن جهة أخرى، يفرض علينا المشاركة بنشاط أقوى في المحافل الدولية لعلنا نشجع بذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وهذا سيمكننا من تقوية حقوق الإنسان والديمقراطية في المكسيك على نحو أكثر رسوخاً، وذلك لكي يصبح التغيير الديمقراطي الذي شهدناه مسألة لا يمكن الرجوع عنها.

إلا أننا نعتقد أن توقيع اتفاقات من قبل الذين يسعون إلى الحيلولة دون إخضاع أشخاص من فئة معينة لولاية المحكمة الجنائية الدولية يمثل خطوة خطيرة إلى الوراء بالنسبة للقانون الدولي. إنها تهدد النطاق العالمي لأحكام نظام روما الأساسي، وتشوه الروح التي أدت إلى إنشائه وتضعف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع الإفلات من العقاب في حالات الجرائم الخطيرة جداً. ونناشد أعضاء المجتمع الدولي المساعدة على تعزيز سلطة المحكمة الجنائية الدولية، التي أنفق المجتمع الدولي وقتاً طويلاً جداً وجهداً كبيراً لإنشائها.

وينطوي الدفاع عن حقوق الإنسان بالضرورة على تعزيز الحريات الديمقراطية. ونشهد اليوم تسليماً واسع النطاق بصورة متزايدة بأن الديمقراطية التمثيلية وأطراف إطارها المؤسسي والجماعات والمنظمات المدنية، وكذلك الإطار القانوني الذي يحمي الحق في التجمع والحق في التعبير، وهما من الحريات المدنية، تمثل جميعها أفضل طريق للتوفيق بين الممارسة المشروعة للسلطة واحترام هذه الحريات التي

أنا هنا اليوم لأقول إن بلدي عاد إلى المسرح الدولي بطاقة متجددة. فقد انتقلت حكومة المكسيك من التحفظ الدفاعي إلى الحوار البناء، ومن الشرعية الدولية المحدودة إلى ممارسة دبلوماسية تقوم على المبادئ الديمقراطية والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان. إن العالم الذي نريد إقامته والخطوات التي نحن مستعدون لاتخاذها - أو الامتناع عن اتخاذها - لتحقيق ذلك مسائل لم يعد بوسعنا أن نتجنبها في هذه المرحلة الحرجة من إعادة تعريف الأمور على صعيد دولي. وتؤكد المكسيك مجدداً على اقتناعها بأن الأفعال المستندة إلى مبادئ واتفاقات يجب أن تكون لها الأولوية على إغراءات التصرف من جانب واحد وأن المعايير العالمية يجب أن تتغلب على المصالح القصيرة الأجل. ويعكس نشاط

إلصاقها بأي منها. وإن الإرهاب هو أكثر انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. ولا يمكن لأي شيء أن يبرر الإرهاب أبداً، ولا يمكن التساهل معه.

وما فتئت تركيا لعدة سنوات تدعو إلى التعاون الدولي المكثف لمكافحة الإرهاب. وقد شاركنا بنشاط في أعمال الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة ونشيد بالجهود التي يجري بذلها. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على وجه الخصوص، خطة مفصلة واضحة بالنسبة للإجراءات التي يتعين اتخاذها لمكافحة الإرهاب على نحو أكثر كفاءة.

ومن المهم أن تعتمد جميع الدول الأعضاء التشريعات الدولية القائمة وأن تستعرض قوانينها الوطنية ذات الصلة في ضوءها. ونحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المتعلقة بجرائم إرهابية معينة على أن تفعل ذلك. كما نتطلع إلى إنجاز الأعمال المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وقد اكتسبت الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام مزيداً من الأولوية في هذه الحقبة الحافلة بالصراعات الجديدة. وتشارك تركيا بنشاط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات، وتؤدي دوراً ملموساً ضمن نطاق بعثات السلام التي تستمد ولايتها من الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن ثم فإننا نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لكفالة الاستجابة السريعة للآزمات الناشئة، ونرحب بالاعتبارات المتعددة الواردة في تقريره (A/55/985) عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

وقد تسلم بلدي قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول في ظروف حرجة للغاية. ونعزز بأدائنا تلك المهمة ونشكر الدول المساهمة الأخرى. والواقع أن جميع

المكسيك على الصعيد الدولي، لا سيما التزامها بحقوق الإنسان والديمقراطية، إيمان حكومة دولة المكسيك بالمساواة الأساسية بين جميع بني الإنسان والواجبات التي تترتب على ذلك لجميع شعوبنا وحكوماتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لدولة السيد سوكر سينا غويرل، نائب رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها.

السيد غويرل (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في قمتكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ويقدم لكم وفد بلدي دعمه الكامل لأعمال الرئاسة. وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، السيد هان سونغ - سو، على قيادته المقتدرة لأعمال الدورة الماضية.

ويسعدني جداً أن أحيي هنا الأمين العام السيد كوفي عنان والعضوين الجديدين في الأمم المتحدة، الاتحاد السويسري وجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية.

وتركيا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الحاجة إلى الأمم المتحدة ستزداد بصورة مطردة أثناء هذا القرن الجديد. فهي المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تتمتع بعضوية عالمية مكرسة للأهداف السامية المتمثلة في صون السلم والأمن الدولي ومعالجة القضايا العالمية ووضع معايير ينبغي أن تنطبق على الجميع.

قبل عام بالضبط، ضرب الشر بأسوأ أشكاله مدينتي نيويورك وواشنطن العاصمة. ومنذ مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، أصبح واضحاً بجلاء أن للمنظمات الإرهابية شبكات دولية أوسع كثيراً مما كان متوقعاً. ولإرهاب أسماء ووجوه عديدة وهو لا يعترف بحدود. وهذه ظاهرة ليست مقصورة على منطقة جغرافية أو دين أو عرق أو ثقافة بعينها، ولا يمكن

السالبة المقترنة بها، ولجعلها تدل على مفاهيم إيجابية من قبيل الوثام العرقي والاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

ونرجو أن تكون الانتخابات في جمهورية مقدونيا وفي صربيا وفي البوسنة والهرسك، والتي ستجري في كوسوفو في غضون أسابيع قليلة، فعالة في رسم مستقبل أفضل للبلقان.

وما زلنا عاقدين العزم على مواصلة تحسين علاقاتنا مع اليونان من خلال عملية الحوار البناء الراهنة. ونسعى لتشجيع روح الصداقة والتعاون وتعزيزها لكي يتسنى لنا إحراز مزيد من التقدم. وفي هذا الصدد، فإن البلدين قد وقعا على عدد من الوثائق الثنائية. أما عن بحر إيجه، فنرى أن العلاقات التركية اليونانية بلغت بالفعل مستوى من النضج من شأنه أن يمكننا من التصدي للمسائل المعلقة على أساس ثنائي. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعكف على مناقشة تدابير معينة لبناء الثقة واتفقنا على بعضها. ونرى من الأمور المشجعة أيضاً هذه الاتصالات الاستكشافية المستمرة.

وفيما يتعلق بقبرص، ما زلنا ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة وملائمة ومستمرة وكاملة. إذ تمثل قبرص مشكلة بين شعبي الجزيرة المتساويين ولو أنهما مختلفان، وهما القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون، ويعيش كل منهما في ظل الهياكل السياسية والديمقراطية الخاصة به. وينبغي أن يتمكن شعبا قبرص من التعايش وتقاسم السلطة في ظل هيكل جديد للدولة يقوم على الشراكة استناداً إلى التساوي في المركز وفي السيادة بين الدولتين الشريكتين. وسنواصل دعم المباحثات المباشرة الجارية بين الزعيمين في قبرص، تمكيناً للطرفين من البحث عن مصالحة شاملة بدون تدخل أي طرف ثالث. ونرى أن معاملة الجانبين على قدم المساواة ستهيئ بيئة تشجعهما على التحرك صوب إقامة شراكة جديدة بين طرفين متساويين، واستبعاد إمكانية العودة إلى

أفراد القوة يخدمون ولديهم شعور قوي بالهدف والرسالة التي يعملون من أجلها. وقد أسهمت تركيا خلال سنين عديدة في إعادة إعمار أفغانستان بوصفها صديقاً تقليدياً حميماً للأفغان. ونحیی أداء السلطة الانتقالية بقيادة الرئيس الأفغاني صاحب الفخامة السيد حامد قرضاي.

واليوم يجب علينا أن نشرع سريعاً في الاضطلاع بجهود حقيقية وملموسة للتنمية في أفغانستان. وانطلاقاً من هذا الفهم تقوم تركيا بتزويد أبناء الشعب الأفغاني بالمساعدات الموجهة إلى تنمية قدراتهم الوطنية. وبالمثل، تتسم الجهود المبذولة لبناء الجيش الوطني الأفغاني وقوة الشرطة الأفغانية، فضلاً عن تحقيق التضامن والوحدة بين الطوائف العرقية، بأهمية حاسمة.

ونشعر شعوراً قوياً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المقطوعة في مؤتمر طوكيو الدولي بشأن تقديم المساعدة لتعمير أفغانستان. ونؤيد صاحب السعادة السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، فيما يضطلع به من جهود لتأمين المزيد من المساعدة المالية. والأمم المتحدة جديرة بالإشادة نظراً لتصدّرها أنشطة التعمير.

وتقع تركيا على مقربة شديدة من كثير من مناطق الصراع القائمة ومن الأخطار الجديدة المحتملة التي تحتل أولوية عالية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعليه فإننا حريصون على تعزيز السلام والاستقرار والرخاء في منطقتنا من العالم، ولا سيما في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

ونحن نشهد في الآونة الأخيرة تغييرات إيجابية في المناخ السياسي والأمني في منطقة البلقان. ولا بد من الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق والأديان والثقافات الذي يتسم به نسيج البلدان في هذه المنطقة. ونرى أن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لتحرير كلمة "البلقان" من الدلالات

ويجسّد قراراً بمجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) معالم السلام في الشرق الأوسط. وقد ازدادت دلالة هذين القرارين الآن باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠١)، الذي يحدد معالم رؤية تستند إلى قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة.

ومن الأمور التي يراها المجتمع الدولي مشجعة أيضاً الخطة التي اعتمدها الجامعة العربية في مؤتمر قمة بيروت، استناداً إلى رؤية للتعايش بين جميع دول المنطقة من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالمثل، يرسم البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في ٢٤ حزيران/يونيه معالم عملية ستؤدي إلى تحقيق الهدف المتمثل في قيام دولتين.

تولى نائب الرئيس السيد أغيلار زينسر (المكسيك) رئاسة الجلسة.

ينبغي أن يشارك المجتمع الدولي مهمة في تشجيع جميع الأطراف في الصراع في الشرق الأوسط على المضي قدماً صوب سلام دائم وإقناعها بذلك. ونحن نرحب بمبادرات "الجماعة الرباعية"، وتركيا، بوصفها ميسراً إقليمياً، مستعدة لتقديم مساعدتها بأية طريقة قد تكون لازمة. ونحن نحتاج إلى إعادة إطلاق عملية السلام، وتركيا مستعدة لاستضافة اجتماع لذلك الغرض.

وبعد أكثر من عقد بعد تحرير الكويت، ما زالت المشكلة العراقية دون حل. وما زالت عواقب حرب الخليج سائدة. وتتزايد التأثيرات السيئة لذلك الموقف على شعب العراق على تركيا وعلى المنطقة بأسرها. والطريقة الوحيدة التي يستطيع من خلالها العراق أن يخرج من ذلك المأزق هو أن يتعاون تماماً مع الأمم المتحدة عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وظلت تركيا تساعد العراق في ذلك الاتجاه. ونود أن نرى العراق محتفظاً بسيادة أراضيّه

الحالة التي كانت قائمة قبل عام ١٩٧٤. ونؤيد المقترحات التي قدمها مؤخراً القبارصة الأتراك، والتي توفر أساساً سليماً وواقعياً للتسوية. ونرى أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام الواجب لهذه المقترحات، التي تتيح فرصة جديدة لحل هذه المسألة الطويلة الأمد.

أما القرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي بالبدء في مفاوضات مع إدارة القبارصة اليونان للانضمام إليه بالرغم من عدم مشروعية ادعائها بأنها تمثل الجزيرة بأكملها، فقد جعل الاتفاق على التسوية أبعد منالاً من ذي قبل. ومما يؤسف له أن تركيز القبارصة اليونانيين حتى الآن تحول بشكل كامل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ذلك أن الانضمام إليه قبل التوصل إلى تسوية من شأنه أن يوجد مشاكل كثيرة وأن يؤدي إلى حالات من التوتر على الجزيرة وفي شرقي البحر المتوسط بصفة عامة. وقد أكدنا مجدداً أن دخول القبارصة اليونانيين بشكل أحادي إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يلحق الضرر بفرض التوصل إلى تسوية متفق عليها من الطرفين تنشئ شراكة جديدة بينهما. ويجب أن يبلغ الاتحاد الأوروبي القبارصة اليونانيين بأنهم لن ينضموا إلى عضويته قبل التوصل إلى تسوية نهائية. وهذا أمر ضروري إذا أردنا إحراز تقدم ملموس صوب تسوية المسألة القبرصية.

وقد اكتسب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر قدراً من الأهمية والإلحاح أكبر من ذي قبل. غير أن احتمالات الصراع الدائر القائمة لا تترك مجالاً كبيراً للتفاؤل. فالعنف مستمر، وهو ينال كثيراً من كلا الجانبين. وقد تميز هذا العام بسلسلة من الهجمات على المدنيين الإسرائيليين وباستخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد الفلسطينيين. ولم يترتب على احتلال المدن الفلسطينية وتدمير الهياكل الأساسية للفلسطينيين سوى تفاقم أوضاع الشعب الفلسطيني المعيشية الشاقة بالفعل.

إن الأمم المتحدة وسيلة لتحقيق التطلعات العالمية. ونحن نعلم أن مستقبلها يعتمد، إلى حد كبير، على استجابتها لأزمة التنمية في المجتمعات التي تعطلت عن الركب.

وبالوضع الذي عليه الأمور حالياً، فإن عملية العولمة، وهي القوة المهيمنة في عصرنا، قد أظهرت بوضوح أوجه الضعف المتأصلة فيها، ومن شأنها أن تتسبب في إثارة قضايا كبيرة من عدم التوازن وعدم المساواة. ويمكن البرهان على قدرة العولمة على رفع مستوى الرخاء والحد من الفقر وتدعيم الحريات. ومع ذلك، فلا يمكن تخفيف مخاوف الجماهير تماماً دون إبراز دليل على وجود إدارة أكثر استجابة لتلك العملية. وما زالت الصراعات والفقر والتفرقة والظلم تحتاج حياة الملايين في كل جزء من أجزاء العالم. ونجد في أكثر من ٨٠ دولة أن متوسط دخل الفرد الآن أقل مما كان عليه منذ عقد أو أكثر. والفقر إهانة لضمير العالم الحديث.

ونظراً لتلك الاعتبارات جميعها، فأفريقيا في حاجة ملحة وبصورة خاصة إلى المشاركة والاهتمام العالميين. وبلدي يؤكد الجهود الهادفة إلى تخفيف المشاكل التي تعاني منها تلك القارة. وفي هذا التجمع، أود أن أحيي ميلاد الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يستطيع الأفارقة الآن العمل بصورة أكثر فاعلية لتحقيق أهدافهم.

وفي السياق نفسه، تولي تركيا أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف والمبادئ التي اعتمدت أولاً في مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ والتي أدرجت في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وقد ظلت تلك الأهداف والمبادئ تشكل بالنسبة لنا المبادئ التوجيهية في مكافحة الفقر وفي حماية البيئة العالمية أثناء العقد الماضي، وهي التي

ووحده الوطنية وأن يندمج سلمياً مرة أخرى في المجتمع الدولي.

والوقوفاز منطقة أخرى تهتم بها تركيا اهتماماً كبيراً. ونحن نهدف إلى المساعدة على إقامة تعاون شامل في المنطقة. ومع ذلك، فالصراعات القائمة في ناغورني - كراباخ وأبخازيا ما زالت تقف عوائق رئيسية أمام الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وقد اعتمد مجلس الأمن أربعة قرارات تحت على الانسحاب الفوري لجميع الجنود من الأراضي الأذربيجانية، وهذه القرارات لم تمتثل لها أرمينيا حتى الآن.

وبوصف تركيا عضواً فعالاً في مجموعة مينسك، فإنها تعمل من أجل حل سلمي للصراع المتعلق بناغورني كراباخ في إطار من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولقد بادرنا باجتماع ثلاثي بين وزراء الشؤون الخارجية في أرمينيا وأذربيجان وتركيا في أيار/مايو.

وما زال الصراع الأبخازي يهدد السلام والاستقرار في جورجيا وفي المنطقة بأسرها. ومنذ البداية، ساندت تركيا الحل السلمي للصراع في إطار من سيادة جورجيا واستقلالها ووحدة أراضيها.

وإضافة إلى تحديات بناء الهياكل الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي، فقد واجهت الدول البارزة حديثاً إلى الوجود في آسيا الوسطى مجموعة من التحديات الجديدة: ظهور حركات دينية أصولية وأنشطة إرهابية واتجار بالمخدرات والأسلحة. وبعد مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، أدرك المجتمع الدولي أخيراً أهمية الاستقرار في المنطقة والحاجة إلى دعم جهود الإصلاح. ويجب أن نتطلع إلى الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة في آسيا الوسطى كعملية تستكمل تدريجياً مثلها في ذلك مثل تعزيز بناء الأمة والاستقرار السياسي والظروف الاقتصادية.

لقد خاطب راموسن رئيس وزراء الدانمرك الجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأيرلندا تضم صوتها تماما إلى ملاحظاته.

وما زلنا جميعا بعد عام كامل تعاودنا أشباح الموت وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي العام الماضي تكلمت في المناقشة العامة التي جرى تأخيرها عن عواقب تلك الفضائع. وأعربت عن أفكاري فيما يتعلق بكيف ينبغي لنا نحن المجتمع الدولي أن نتصدى لها. واستنتاجاتي التي قدمتها في العام الماضي ورسالي اليوم هي نفس الشيء.

والأمم المتحدة تمثل مركز نظامنا للأمن الجماعي. وهي مرآة تصميمنا وإرادتنا السياسية. وهي الجهاز العالمي الذي عهدت إليه شعوب العالم بشرعية فريدة من نوعها وسلطة فريدة من نوعها. ففي جميع أنحاء العالم تتطلع الشعوب بأمل ومثالية إلى الأمم المتحدة. ويجب أن نكون متأهلين لهذه الثقة.

وأود أن أؤيد تماما بيان الأمين العام إلى الجمعية العامة بالأمس. وكما قال الأمين العام، "ولكل الدول مصلحة واضحة فضلا عن مسؤولية واضحة تتمثل في تعزيز القانون الدولي وصون النظام الدولي" (A/57/PV.2) يجب على الدول أن تلتزم بتعهداتها الدولية. وما لم نحاسب أولئك الذين يتحدون تعهداتهم أو ينتهكونها بصورة صارخة، سيفقد نظامنا مصداقيته.

الخيار أماننا واضح، إما أن نقف إلى جانب النظام الدولي وسيادة القانون ونعززهما أو أن نتسبب في الفوضى. ولقد قالها الشاعر الأيرلندي العظيم ديليو ب. بيتس بوضوح في قصيدة "الحجى الثاني":

"تساقط الأشياء؛ فالمركز لا يتماسك

إنما هي الفوضى تطلق على العالم".

جعلتنا نذهب إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ مؤخرا.

وقبل أن أختتم حديثي، أود أن أركز على جانب شديد الأهمية من جوانب سياستنا الخارجية. فبعد خمسين عاما من وضع حجر الزاوية، يكتسب تكامل أوروبا زخما جديدا. وتفتح ديناميكية توسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي آفاقا جديدة. وقد فتح قبول ترشيح تركيا عضوا جديدا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وتعد تركيا العزم على أن تصير جزءا من العملية التاريخية لتوحيد أوروبا.

لقد أتانا العقد الماضي بتهديدات عديدة للأمن. وكل منها قد أنشأ التحدي الخاص به. ولكن يمكن استخلاص درس أساسي منها جميعا: لا يمكن لدولة أو لمنظمة مواجهة تلك التحديات بمفردها. فنحن بحاجة إلى العمل معا على نحو وثيق. والأمم المتحدة هي الحفل الذي نستطيع من خلاله تحقيق التعاون والتنسيق الدوليين لمواجهة تلك التحديات. وتركيا، كعادتها، مستعدة لبذل أقصى جهدها للإسهام في تحقيق هدفها النبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بريان كوين، وزير الشؤون الخارجية في أيرلندا.

السيد كوين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أهنيئ السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأتطلع إلى العمل على نحو وثيق معه لأن الجمهورية التشيكية، صديق جيد لبلدي، وتقرب اقترابا كبيرا من عضوية الاتحاد الأوروبي. ويجب علينا أن نشكر السيد هان سونغ على عمله رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ويسرني أن أرحب بسويسرا عضوا جديدا في المنظمة وأتطلع إلى العضوية المرتقبة لتييمور الشرقية، وهي أمة كانت هذه المنظمة ترعى ميلادها.

وكان إنشاء مجلس الأمن للجنة مكافحة الإرهاب من أجل الإشراف على تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تطورا بارزا. وكان عمل اللجنة مفيدا في تصعيب مهمة شبكات الإرهاب الدولية في تنظيم وتمويل أنشطتها.

الاستمرار في الإصرار واليقظة مطلوب. وما زال أماننا الكثير مما يجب أن نقوم به. يجب أن نجعل من المستحيل على عملاء الإرهاب الدولي أن يعملوا. ولا بد أن نثابر على القيام بمبادرات مثل تجميد الأصول وحرمانهم من الملاذ الآمن. في الوقت نفسه، يجب أن نضمن أن كل شيء نقوم به يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومجموعة القوانين الإنسانية الدولية التي وضعناها بشق الأنفس. وهذا هو أفضل ضمان لنا ضد الشر ومرتكبيه.

وقد حدد الأمين العام أيضا على نحو صائب، في خطابه أمام الجمعية العامة يوم أمس، تهديدات حالية خطيرة للسلام العالمي.

أولا، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، ما من شك في وجود حاجة إلى المزيد من الإسراع بالجهود الساعية إلى إنهاء الصراع. ولا بد من تنفيذ رؤية مجلس الأمن المتمثلة في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

لقد حرم أبناء الشعب الفلسطيني لفترة طويلة جدا من حقوقهم المشروعة. وهم اليوم يعيشون في حالة من الفقر الشديد. وتعتقد أيرلندا اعتقادا قويا أنه لكي يتم التوصل إلى تسوية تعطي الشعب الإسرائيلي الأمن الذي يستحقه وتعطي الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وسيادته لا بد أن يتحرك الطرفان قدما. ويجب على وجه الخصوص أن يعالجنا ليس القضايا الأمنية فحسب بل الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين أيضا، ولا بد أن يحدد هدفنا ملموسا للتسوية السياسية.

هذا ما أراده مرتكبو هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ولم يكن هجومهم الوحشي على أبرياء - من جنسيات عديدة، بما فيها جنسياتي - في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا فحسب؛ وليس على الولايات المتحدة وحدها؛ بل أيضا على القيم التي نعتز بها والتي تمثل الأساس الذي أقيمت عليه هذه المنظمة. كانوا سينجحون لو تمكنوا من استفزازنا وحملنا على التخلي عن هذه القيم والقوانين. ولا يمكن دحرهم في النهاية، والقضاء على آفة الإرهاب الدولي، إلا إذا توحدنا للدفاع عن التزاماتنا الدولية وسيادة القانون.

ويتحمل مجلس الأمن داخل منظومتنا المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعندما تكون هناك تهديدات للسلم والأمن الدوليين فإن الدول الأعضاء المعنية ملزمة بلفت انتباه مجلس الأمن إليها. وعندما يتصرف مجلس الأمن في هذه الحالات تصبح جميع الدول ملتزمة بتنفيذ قراراته. لكن للأسف، تخفق الدول أحيانا في أن تفعل ذلك.

وأي قانون يُنتهك انتهاكا سافرا يضعف. مرور الوقت. ولهذا السبب فإن الانتهاك السافر لقرارات مجلس الأمن وتهديتها ينبغي أن يكونا موضع قلق بالغ لجميع الدول الأعضاء.

لقد اقتضت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر رداً سريعاً من جانب المجتمع الدولي، ومن الأمور البالغة الأهمية أن مجلس الأمن كان في محور رد المجتمع الدولي هذا. ولقد رد المجلس، واقتبس عن الأمين العام، "بصبر وابتكار وتصميم".

واتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي يطالب بأقصى درجات التعاون الممكنة من المجتمع الدولي في تقديم الجناة إلى المحاكمة. وأذن بعدئذ بنشر قوة أمن دولية في أفغانستان. وطبق المجلس تدابير للتصدي للإرهاب الدولي.

قصارى جهده لضمان أن يكون استعمال القوة محدد الهدف ومتناسبا فقد لقي الكثير من الأفغان الأبرياء حتفهم. ويجب أن نتذكرهم في خاطرنا وصلواتنا. فهم في نهاية المطاف، ضحايا للجماعات الإرهابية التي نفذت الهجمات في ١١ أيلول/سبتمبر تماما مثل الذين قُتلوا في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا.

لقد تم إحراز تقدم كبير في أفغانستان بمساعدة المجتمع الدولي. وهناك بوادر واضحة على أن نوعية المعيشة هناك تتحسن بصفة عامة. ومع ذلك، هناك مسافة طويلة ينبغي اجتيازها لو أريد لأفغانستان أن تنجو بالكامل من العنف وعدم الاستقرار في الماضي.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان قاسية. لذلك يبقى الدعم الثابت والصادق من المجتمع الدولي أمرا أساسيا إذا أريد الاستمرار في إحراز تقدم.

وشاركت أيرلندا من جانبها بنشاط في مجلس الأمن، خاصة في إبراز الحالة الإنسانية. وتعهدنا بتقديم ١٢ مليون دولار في السنوات الثلاث القادمة، والتي تم بالفعل صرف أغلبها. كما أسهمنا بأفراد في قوة تحقيق الاستقرار الدولية.

رابعا، فيما يتعلق بالهند وباكستان، نرحب بانخفاض التوتر بين هذين البلدين. إن خطر نشوب صراع موسع بين البلدين الحائزين لقدرات نووية هو أمر يبعث على أشد القلق لنا جميعا. ونشجع زعماء الهند وباكستان على معالجة الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى إمكانية نشوب الصراع.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل - الكيميائية والبيولوجية والنووية - هو بالطبع قضية تتجاوز كثيرا نطاق العراق. وهي تمثل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. ويجب تعزيز الصكوك والأنظمة الدولية للحد من انتشار مثل هذه الأسلحة والتخلص منها في النهاية، وتنفيذها تلك الصكوك والأنظمة بالكامل. في النهاية، لا يمكن تحقيق تحديد

وسيوصل الاتحاد الأوروبي من جانبه، وهو يعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا عبر "اللجنة الرباعية"، تشجيع ومساعدة الطرفين على إنهاء الصراع والتحرك نحو سلام دائم.

لقد كان هذا الصراع مصدرا مستمرا للمعاناة لشعوب المنطقة وأيضا بؤرة لزعزعة استقرار بقية العالم. وهو لا يزال يشكل تهديدا ينطوي على أشد المخاطر للسلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا أن نعطي أقصى درجات الأولوية.

ثانيا، أشار الأمين العام إلى العراق. وينتهك العراق منذ فترة طويلة قرارات مجلس الأمن، وخاصة المتصلة بالتفتيش على الأسلحة. ولقد انخرط الأمين العام كوفي عنان في جهود جادة لتشجيع العراق على الوفاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن هذه. وسنواصل تقديم دعم قوي لمساعي الأمين العام الحميدة هذه.

فلنعرب عن موافقتنا الكاملة على دعوة الأمين العام إلى العراق لكي يمثل لالتزاماته لصالح شعبه ولصالح النظام العالمي. ولو استمر العراق في تحديه فعلى مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته.

إننا ندعو العراق إلى احترام التزاماته وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الموجهة إليه بشكل كامل وبدون شروط مسبقة. ولا بد من السماح لمفتشي الأسلحة بالعودة إلى العراق للقيام بالعمل الذي أذن به مجلس الأمن. وباستطاعة قيادة العراق أن تنهي الحنة الحالية وأن تخفف المعاناة الكبيرة التي يتحملها شعبها.

ثالثا، من المهم للمجتمع الدولي أن يحافظ على دعمه القوي والنشط لشعب وحكومة أفغانستان. فلقد مرت أفغانستان بظروف صعبة خلال العام الماضي. ويجب ألا نغفل حقيقة أنه على الرغم من بذل التحالف الدولي

إصلاح مجلس الأمن ليعكس الحقائق الجغرافية السياسية الحديثة. إننا بحاجة إلى مجلس أمن يمثل المجتمع الدولي إلى أقصى حد ممكن، بينما يكون في موقف يمكنه من العمل بكفاءة، ويجب أن نوفر للأمم المتحدة الموارد الكافية للنهوض بمسؤولياتها.

والتنمية المستدامة التي تركز على استئصال الفقر هي أقوى آلية لدى المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية الطويلة الأجل للصراعات ولتعزيز السلم. ولندكر أنفسنا بالتزام المجتمع الدولي منذ مدة طويلة بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على المساعدة الإنمائية الخارجية. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، أكد رئيس الوزراء، السيد تاويسيش بيرتي آهرين، التزام أيرلندا بتحقيق هذا الهدف في عام ٢٠٠٧.

ولنعد التأكيد على التزامنا بتحقيق الحصول على الرعاية الصحية الأساسية على الصعيد العالمي. ويجب أن نشن حملة لا تكل للقضاء على أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل الرئوي. إن انتشار هذه الأمراض يهدد ويقوض برامج تنميتنا. ويجب أن نضعف جهودنا لاستئصالها. ويجب أن نسعى إلى تحقيق الأهداف التي حددت في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويجب أن نكفل توفير الموارد الكافية للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل الرئوي.

وقد اتفقت قمة جوهانسبرغ على خطة عمل شاملة عالمية للتنمية المستدامة، ستساعد على توجيه سياساتنا وبرامجنا في السنوات القادمة. كما أن الالتزام بالتنمية

أسلحة الدمار الشامل على المدى الطويل والتخلص منها إلا من خلال منظومة شاملة وصارمة من المعاهدات والالتزامات الدولية التي يمكن التحقق منها وتكون عالمية.

وستواصل أيرلندا، مع شركائنا في جدول الأعمال الجديد، جهودها في هذا الصدد خلال دورة الجمعية العامة هذه. وندعو جميع الدول التي تشعر بالقلق حيال هذه القضايا إلى أن تشارك بشكل أكثر إيجابية في الفترة القادمة.

وكلنا ندرك أن منع نشوب الصراع، وليس مجرد حل الصراع، هو التحدي الرئيسي الذي يواجهه الأمم المتحدة. فالفقر وعدم المساواة والظلم هي غالباً التربة التي تولد عدم الاستقرار والتهديدات التي تحيق بالسلم. وهي سبة للضمير العالمي. لا بد أن نعالج أوجه الإجحاف التي غالباً ما تسمح لحالات الصراع بالنشوء.

والتحدي الذي نواجهه هو أن نبين وجود طريق سلمي ومشروع للتعامل مع هذه المشاكل. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق السلم والاستقرار إلا من خلال وضع استراتيجيات متكاملة تعالج أسباب الصراع - الفقر والظلم وإساءة استعمال الحقوق والحريات الأساسية.

ولقد أكد إعلان قمة الألفية التزام قيادة العالم بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ومنذ ذلك الحين، دعا الأمين العام الأمم المتحدة إلى الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع.

وتؤيد أيرلندا تأييداً كاملاً تنفيذ تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات (A/55/985).

يجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة بالأدوات اللازمة لوضع سياسات متماسكة لمنع نشوب الصراعات. دعونا نلزم أنفسنا بدعم الأمين العام في مبادرات الإصلاح التي يضطلع بها. ويجب أن نعيد تنشيط الجمعية العامة لتمكين من القيام بدورها المناسب. دعونا نعيد المشاركة في

الذين يرتكبون أعمال الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأحث الذين لم يصدقوا على نظام روما الأساسي أن يفعلوا ذلك. ويكون المجتمع الدولي في أقوى حالاته عندما يقف موحدا، تشد بعضه إلى بعض قوة سلطة القانون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، التي أتاحتها لي مخاطبتي للجمعية العامة، لأشيد بالسيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابق لأيرلندا، التي أنهت من فورها مدة ولايتها بوصفها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونحن فخورون جدا بإنجازاتها. ونعرف أنها ستظل مدافعا، لا يخشى أحدا، عن عالمية حقوق الإنسان.

وأتحول إلى الحالة في أيرلندا الشمالية، فقد شهدنا تقدما كبيرا في جميع المجالات الرئيسية لتنفيذ اتفاق الجمعة العظيمة منذ أن خاطبت هذه الجمعية لآخر مرة. وتعمل المؤسسات السياسية للاتفاق على أساس إيجابي وشامل، محققة منافع ملموسة في جميع المجالات. وأشرفت لجنة دولية مستقلة على عمليتين لسحب سلاح الجيش الجمهوري الأيرلندي. ورؤية تقرير لجنة باتن المتمثلة في بداية جديدة للقيام بأعمال الشرطة في أيرلندا الشمالية يجري تحقيقها تدريجيا. وأدعو الجميع إلى أن يقوم كل طرف بدوره كاملا في وضع الأساس لترتيبات أعمال الشرطة الجديدة، وتقويتها. وقد حصل تقدم نرحب به في تطبيع الترتيبات الأمنية على الأرض. إلا أن هناك حاجة لعمل ما هو أكثر من ذلك، ونحن بحاجة لأن نرى مزيدا من التقدم في وقت مبكر، لا سيما في منطقة أرماغ الجنوبية.

إلا أن سجل الإنجاز الكبير هذا لم يجعلنا نخلد إلى الرضا عن الذات تجاه الصعوبات والتحديات التي لا تزال قائمة. ومستوى العنف في الشارع في مناطق التماس في بلفاست والهجمات الفتوية على الأسر الضعيفة، على سبيل

المستدامة في إعلان القمة يمكن أن يوفر مساهمة هامة لمنع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا.

ويتعلق منع نشوب الصراعات بصورة فعالة أيضا بإنشاء الهياكل الضرورية. وقد سلم تقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام (A/55/305) بالحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات لمنع نشوب الصراعات على الأجل الطويل والأجل القصير، على حد سواء. وأود أن أعرب مجددا عن دعم أيرلندا لمبادرات الأمين العام وبالدور الذي يتعين أن تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في استراتيجية متكاملة لمنع نشوب الصراعات.

وحفظ السلام في صميم المساهمة التي تقدمها أيرلندا إلى الأمم المتحدة. ونحن فخورون جدا بمساهمة الأيرلنديين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحتفظ في قلوبنا بمكانة خاصة للذين قدموا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة. وقد تجلى هذا ثانية في احتفال مؤثر عقد بمناسبة انسحاب الكتيبة الأيرلندية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد ٢٤ عاما من الخدمة.

وترحب أيرلندا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، بتعميق التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن منع نشوب الصراعات وفي حفظ السلام. وسيعطي هذا التعاون مزيدا من التعبير الملموس عندما يتسلم الاتحاد الأوروبي أعمال شرطة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في كانون الثاني/يناير القادم.

واحترام حقوق الإنسان بُعد رئيسي في منع نشوب الصراعات وهذا هو الأساس الذي من المؤكد أن السلم والأمن يقومان عليه. ويجب أن تدمج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ودخول نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في وقت مبكر يرسل إشارة واضحة على التصميم على محاكمة

إن لدينا الأساليب والوسائل اللازمة لتزيل سلميا الأخطار والمخاطر التي تتهددنا. وينبغي ألا يكون تحقيق ذلك أكبر من مواهبنا ومواردنا. ولكن، يتعين علينا لتحقيق ذلك أن نؤكد على القيم الأساسية للتعددية، لا سيما قدرتها على تحقيق عالم أفضل وأكثر أمانا لجميع شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأنسة ماريا سوليداد ألفير - فالونزويلا وزيرة خارجية شيلي.

الآنسة ألفير (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): باسم بلدي، أتقدم بالتهنئة للسيد يان كافان وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وبوسع الرئيس أن يعتمد على تعاون وفد شيلي الكامل لإنجاح قيادته.

وتغتنم حكومة شيلي هذه الفرصة لترحب بانضمام الاتحاد السويسري وانضمام تيمور الشرقية قريبا إلى عضوية الأمم المتحدة. ومن شأن وجود سويسرا أن يقوي رابطة سويسرا التاريخية بالمبادئ التي أسست عليها هذه المنظمة. ويجسد وجود تيمور الشرقية، الذي سيتحقق قريبا، إلى دور الأمم المتحدة في إنشاء دولة ديمقراطية وقادرة على البقاء. ونحن فخورون بأننا أسهمنا في هذه المهمة.

لقد عانت هذه المدينة قبل عام من هجوم إرهابي يستحق الشجب ترك أثرا لا يمحي على ضمير البشرية. وكان هذا التاريخ، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نقطة تحول في التاريخ المعاصر. وقد وضعنا هذا الحدث وجهها لوجه أمام أبعاد جديدة للضعف البشري، مع هشاشة أسبغت طابعا عالميا على انعدام الأمن. ووقوع هذا الهجوم على بُعد كيلومترات قليلة من هذا المكان يبين لنا، بقسوة مخيفة، أن التعايش البشري يتطلب بسرعة نُهجًا جديدة وأدوات جديدة.

المثال، سببت لنا قلقا شديدا. فلأعمال العنف هذه تأثير يضعف ثقة المجتمع. ويجب معالجة هذه الأعمال في جميع جوانبها بسرعة، بما في ذلك اتخاذ الشرطة تدابير فعالة تؤدي إلى إدانات.

ولا تزال الحكومتان الأيرلندية والبريطانية ملتزمتين التزاما مطلقا باتفاق الجمعة العظيمة وتنفيذه بالكامل. ومبادئه الرئيسية - الاستقرار الدستوري القائم على القبول والشاركة السياسية والمؤسسات السياسية الشاملة والتعاون المنظم بين شمال الجزيرة الأيرلندية وجنوبها - تمثل الأساس الوحيد الصالح لتسوية سياسية قابلة للتطبيق. باختصار، لا يزال الاتفاق، الذي لقي كثيرا من الثناء والإعجاب من جانب الدول الأعضاء في هذه الجمعية الصيغة الوحيدة لتحقيق تقدم سياسي في أيرلندا الشمالية.

وقبل أن أختتم، أود أن أشير بإيجاز إلى عضوية أيرلندا في مجلس الأمن، التي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. إن تجربتنا كعضو في مجلس الأمن عززت جدا اعتقادنا بنظام الأمن العالمي الجماعي. وأبرز الدور المركزي لمجلس الأمن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أهمية دور المجلس كحارس للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن يبنى الآن على هذا الإنجاز. وأعتقد أن أيرلندا قدمت مساهمة جوهرية لعمل المجلس. وسنسعى إلى مواصلة هذه المساهمة في الشهور المتبقية من مدة ولايتنا. ومهمتنا في الأمم المتحدة هي أن نسعى جاهدين باستمرار من أجل عالم منصف وعادل. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي العمل من خلال نظام للأمن الجماعي، من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية دولية، ومن خلال احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وإذا استطعنا أن نلزم أنفسنا باحترام قرارات مجلس الأمن وبجميع التزاماتنا الدولية الأخرى، فعندها يمكن إنقاذ الأرواح البريئة وحل الصراعات التي تبدو مستعصية.

سنوات بمبادرتها بعقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية. وهذا هو نفس الشاغل الذي أدى إلى مشاركتنا في شبكة الأمن البشري؛ التي تولت شيلي تنسيقها هذا العام.

ويتصل الأمن البشري بحفظ السلم والأمن الدوليين، والنظام العام والبيئة الاجتماعية. ويجب تعزيز هذه العناصر من خلال استراتيجيات مبتكرة وفعالة.

وترشح شيلي لمقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، والذي يحظى بدعم مجموعة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، التي نعرب لها مرة أخرى عن تقديرنا، سيعزز النهج المتعدد الأطراف إزاء الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فضلا عن وضع الأمن البشري في قلب شواغل تلك الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة.

واحترام حقوق الإنسان أمر ضروري في البحث عن عالم خال من الخوف وأكثر أمناً ومفعماً بالأمل. وحقوق الإنسان هي مصدر الشرعية السياسية والاجتماعية في النظام الدولي المعاصر، كما أنها توفر المبادئ التوجيهية للإجراءات التي يضطلع بها. وشيلي، بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ستشارك في المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الدور الأساسي والفريد لهذه الهيئة. وبالمثل، فإن للديمقراطية قيمة عالمية يعرب عنها بوجه عام من خلال إجراء انتخابات حرة وتغييرات في الحكم. وتعزيز الديمقراطية يتطلب الأمانة والشفافية والحكم السديد. وهذا هو السبيل الواجب اتخاذه لتهيئة بيئة ديمقراطية يمكن للمجتمع في ظلها أن يكون موحدًا ومحمياً بدرجة أكبر وممتلئاً بمعنى أفضل.

ويدعم بلدي ويعزز انتشار قيم الديمقراطية والتفكير الديمقراطي في جميع أنحاء العالم. والديمقراطية في منطقتنا قيمة جوهرية. ويمثل اعتماد الميثاق الديمقراطي فيما بين البلدان الأمريكية خطوة إلى الأمام في الجهود المتواصلة لزيادة تعزيز الديمقراطية وتدعيمها. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مجتمع

وقد أصبح من الضروري بالنسبة للحكومات والمجتمعات أن تأتي باستجابات فعالة وأن تعمل معاً لتواجه الإرهاب بحزم. ومن المحتّم في عالم كوكبي مترابط أن نعيد تقييم التعددية، وتود شيلي أن تجدد التزامها في هذا الصدد.

ونعتقد أنه يتعين علينا في هذه الحقبة من التاريخ، أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد عالم أكثر أماناً. وهذا التحدي يجب أن يوحد المجتمعات والثقافات. وكما ذكر الأمين العام أمس، فالأمم المتحدة وحدها تتمتع بالشرعية اللازمة للإسهام في إقامة نظام فعال للمجتمع. والامتنال لقرارات مجلس الأمن مسؤولية تقع علينا جميعاً، كما أنه أمر ضروري للمنظمة.

إن التغيرات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية أسفرت عن تحديات ومسؤوليات جديدة للعالم الذي يجب أن نعتبره مجتمعاً عالمياً وأن نستجيب إليه على هذا الأساس. إن المخاطر الآن عالمية ولا حدود لها في نفس الوقت. فكل من الدول والرجال والنساء العاديين في كل أرجاء العالم يواجهون الآن مناخاً جديداً من الشعور بعدم اليقين. وفي هذا السياق، فإن السمات التقليدية للأمن، التي كانت قد تشكّلت إزاء خلفية من تهديد الأطراف الفاعلة من الدول، قد جرى تخطيطها. وإقامة عالم أكثر أماناً تتطلب منا أن نتوصل إلى توافق في الآراء وأن نستحدث نهجاً جديدة تراعي الطبيعة المتعددة الأبعاد للتهديدات وتضع الأفراد في لب شواغلها في نفس الوقت.

ومن الملحّ في مخطط الأمن هذا أن نشجع التركيز الشامل على الصعيد العالمي للتصدي للتهديدات الجديدة ولبناء عالم خال من الخوف والفقر. وقد بزغ مفهوم الأمن البشري بالضبط من هذا النوع من التغير. ونود أن يوضع الإنسان في قلب كل المداولات المتعددة الأطراف. وقد كانت هذه هي الأولوية التي تقدمت بها شيلي قبل عشر

المخاطر عالمية أيضا وزادت أوجه الاختلال الناتجة عن التوزيع غير المتساوي للثروة، مما يزيد من حدة الاتجاه صوب تهميش واستبعاد بعض المجتمعات والبلدان والمناطق.

ونحن نؤمن بمنافع العولمة الاقتصادية والسياسية. ولكننا نعتقد كذلك أن العولمة تحتاج إلى حكم رشيد وإلى بذل جهود منتظمة ومشتركة من المجتمع الدولي لإرساء قواعد النظام الدولي الجديد. ونعتقد أنه يجب أن تكون هناك مشاركة على نطاق أوسع في بذل هذه الجهود وأن تجرى مشاورات مستمرة مع مواطنينا ومع مجتمعاتنا المدنية. وتشكل منظومة الأمم المتحدة محفلا لا غنى عنه للتصدي لهذه التحديات.

ونعتقد كذلك أن عملية العولمة التي نشترك فيها الآن تتطلب قواعد واضحة لكي تعم منافعها البشرية جمعاء، ونعتقد أيضا أن النمو والازدهار الاقتصادي للبلدان يتطلبان تحقيق الحرية والديمقراطية والأمن في هذا العالم الكوكبي الآخذ في الترابط. وقد اعتمدت شيلي نموذجا يعطي للسوق وللقطاع الخاص دورا رئيسيا في خططها الإنمائية في إطار من الديمقراطية والتضامن. ونحن مقتنعون بأن المشاركة الفعالة في التجارة الدولية طريقة إيجابية لتحقيق النمو وزيادة فرص العمل وتحقيق الابتكار في مجال التكنولوجيا والفعالية في توزيع الموارد.

وانطلاقا من التزامنا بتحقيق التنمية مع إرساء العدالة فقد فتحنا أبواب اقتصادنا واتصالاتنا وثقافتنا، ونشعر بالرضى لأننا فعلنا ذلك.

ونرى استناداً إلى تجربتنا أن العولمة يمكن أن تشكل مصدراً تستمد منه جميع الدول الفرص، ولا سيما البلدان الصغيرة والنائية مثل بلدنا، التي تبعد عن مراكز الاستهلاك والتدفقات الدولية الرئيسية.

الديمقراطيات، بوصفه محاولة متضافرة لإضفاء الطابع العالمي على القيم المتأصلة في الديمقراطية.

والبعد الثقافي، بوصفه تعبيراً عن الرؤية الحديثة، يجب أن يشكل جزءاً من الجهود التي نبذلها لبناء عالم أكثر أماناً. والحوار بين الثقافات واحترام التنوع من العناصر الأساسية في العلاقات المتحضرة بين الدول. ونعتقد أن الحوار بين الثقافات يجب أن يساهم في تعزيز القيم العالمية للكرامة الإنسانية.

والإرهاب الدولي يتنافى مع القيم التي تتيح التعايش المتحضر الذي يجب أن يتسع للتنوع الموجود في العالم. والإرهاب هو أكبر خطر يواجهه المجتمع العالمي في بناء عالم أكثر أماناً. ولهذا، هناك حاجة إلى الالتزام السياسي بغية الاتفاق على الجهود الفعالة الرامية إلى القضاء على الإرهاب في إطار القانون الدولي. والحوار بين الثقافات من الأمور الجوهرية لاستحداث استراتيجيات عالمية لمكافحة الإرهاب. وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي بوصفها المنظمة الرائدة في الحرب ضد الإرهاب. والأعمال التي يضطلع بها مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له التي تشكلت بموجب قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والعمل على عقد اتفاقية عامة تُعنى بالإرهاب الدولي جهود ندعمها وسنواصل الإسهام فيها. وقد اعتمدنا اتفاقية على الصعيد الإقليمي بشأن الإرهاب، وسنواصل تكثيف تعاوننا من خلال اللجنة المشتركة ما بين البلدان الأمريكية المعنية بالإرهاب والسوق المشتركة للجنوب.

والمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي والتي تتجاوز الرقابة الفعالة للدول، تلقي الضوء على طبيعة العولمة في عالمنا المعاصر. إن سمات العولمة يمكن مشاهدتها في ظواهر عولمة الأسواق وتكثيف العلاقات الاجتماعية وتوسيع نطاق التبادل الثقافي والاتصالات. ومع ذلك، فقد أصبحت

إبرام اتفاقات تسهم في صوغ السياسات العامة في هذا المجال والنهوض بها. وأود أن أشدد على التزامنا السياسي بالتوصل إلى اتفاقية شاملة تحمي حقوق المعوقين وكرامتهم وتعززها. فالتكامل، والاعتراف بكرامة الناس، وتكافؤ الفرص للجميع كلها تشكل المبادئ الأساسية لمجتمع أكثر أمناً.

ولدينا اقتناع بضرورة أن نلتزم بوصفنا مجتمعاً دولياً بالأخذ بسياسات أكثر فعالية لحماية البيئة. فليس على جدول الأعمال الدولي سوى قليل من المسائل التي لها من التأثير علينا مثل ما لهذه المسألة، ومن المفارقات أنه لا يوجد سوى قليل من المسائل التي تثير مثل ما تثيره هذه من المنازعات. وقد أكد مؤتمر قمة جوهانسبرغ اعتقادي بأننا يجب أن نعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاهيم الأساسية.

ويمثل حق الحياة في بيئة مقبولة اجتماعياً حتمية أخلاقية في يومنا هذا. ولذلك يجب علينا أن نولي أولوية لوضع برنامج عالمي للبيئة يركز على النهوض بالمعايير القانونية المتصلة بالمحيطات والمناخ والغلاف الجوي وطبقة الأوزون والتي توفر حماية أفضل لها.

وبالنظر إلى التأثير المباشر الذي تمارسه هذه المسألة على التنمية، أود أن أشير إلى أن المنتدى العالمي للتكنولوجيا الحيوية سينعقد في كونسبسيون، بشيلي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحكومة شيلي.

أما فيما يتعلق بالبعد السياسي، الذي يشدد على الأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية والحرب على الإرهاب، فأود أن أشير إلى بعض مناطق العالم التي تشكل أكبر مصدر للقلق لدى المجتمع الدولي. وأمريكا اللاتينية من المناطق التي تعد فيها الديمقراطية هي القاعدة، رغم أنها هشّة في بعض الأحيان. وقد تعلمت دول قارتنا مدى صعوبة بناء

بيد أنه لكي تثمر الجهود التي تبذلها دول كدولنا، من الضروري أن تتسم التجارة الدولية بالعدل، وأن تكون لها قواعد محددة ومتفق عليها، وأن تجتنب التدابير التي تشوهها. ومن العوائق التي تعترض تحقيق هذا الهدف أشكال الدعم والتراخي في تطبيق تدابير مكافحة الإغراق. وأود في هذا الصدد أن أشدد تشديداً خاصاً على الحاجة الماسة إلى تحرير التجارة في المنتجات الزراعية. فكثير من البلدان النامية، بما فيها بلدي، تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في هذا القطاع، غير أنها تفقد المزايا المترتبة على ذلك بسبب الإجراءات الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو.

وقد قدمنا حججاً قوية في الدوحة ومونتيري على أنه لا بد من توافر سبل الوصول إلى الأسواق حتى يكون هناك نمو. وكما قال الرئيس ريكاردو لاغوس في مونتيري: ”إذا أزيلت الحواجز التجارية، فستكون البلدان النامية قادرة على أن تحصيل ١٣٠ بليون دولار، أو ما يتجاوز ضعف مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار التي اقترحناها هدفاً في مؤتمر قمة الألفية“.

ونحن نحث الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لتعزيز الأنشطة المتكاملة لمختلف الوكالات المتعددة الأطراف السياسية والاقتصادية والمالية، التي تساعد على تمتع العالم بقدر أكبر من التنمية والعدالة والأمن.

وبما أن النظام المتعدد الأطراف مستمر في النمو ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، ستواصل شيلي تعزيز إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في مختلف أنشطة النظام الدولي ونظمه الفرعية. ونؤيد أيضاً إيجاد فرص لمشاركة منظمات المجتمع المدني.

وذلك العالم الأكثر تقدماً وأكثر عدلاً وأكثر أمناً الذي نصبو إليه يتطلب منا أيضاً أن نحدد معايير دولية لحماية حقوق الجماعات الضعيفة. وستواصل شيلي التشجيع على

مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وسيكون العالم الذي يحيا فيه الفلسطينيون والإسرائيليون معاً عالماً أكثر أمناً.

ونحن نشارك المجتمع الدولي شعوره بالأهمية الملحة التي ينطوي عليها امتثال حكومة العراق لأحكام قرارات مجلس الأمن من أجل مصلحة الأمن الإقليمي والعالمي. ونحن مقتنعون بأن من الضروري لنا في هذا العالم الكوكبي المترابط أن نتصرف وفقاً للمبادئ والقيم التي تدعو لها الأمم المتحدة.

ونرى في أفريقيا الآن بعض بوادر للأمل. وتود شيلي أن تعرب عن تأييدها الراسخ للقارة الأفريقية في القرار الذي اتخذته بإنشاء أدوات إقليمية حديثة من قبيل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونرجو أن تؤدي هذه المبادرات التي يشير إليها الأفريقيون أنفسهم بوصفها النهضة الأفريقية إلى أن يتجاوب المجتمع الدولي بشكل منسجم مع تلك الجهود. فهذا تحدٍ جديد يواجهه القرن الحادي والعشرين، ولا بد للأمم المتحدة من مواجهته.

وقد كوَّنت شيلي، وهي دولة صغيرة تطل على العالم من الجنوب، روابط هامة للتضامن الدولي في اتجاهات شديدة التنوع، في أمريكا اللاتينية بوصفها جزءاً من نظام الدول الأمريكية، وفي انتسابها للاتحاد الأوروبي، وبوصفها عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وباختيارنا تعددية الأطراف المقترنة بالانفتاح فإنه يتعين علينا أن نواجه التحدي الماثل اليوم والمتمثل في العمل من أجل عالم أكثر أمناً، عالم خال من الخوف والفقر. وسوف نصادف عقبات يجب علينا مجاهاتها بإصرار سياسي مشترك. وهذه هي مسؤولية جميع البلدان الممثلة هنا اليوم في الجمعية العامة.

فلنتقدم صوب الأمن الإنساني العالمي. ولنكافح الإرهاب والفقر والبؤس بحثاً عن مجتمع أكثر ديمقراطية وأكثر

مؤسسات ديمقراطية تستند إلى المبادئ والقيم العالمية وصون هذه المؤسسات. ولدينا عدد من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطرننا إلى الوفاء بهذا الالتزام. ولا جدال في أن مجموعة ريو هي أهم هذه الآليات.

ويدرك العالم الأزمة الاقتصادية التي تعانيها منطقتنا في الوقت الراهن. وتتسم هذه الحالة بالتناقض. فقد استجابت أمريكا اللاتينية على الوجه اللائق للتحدي واعتمدت كثيراً من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي طُلب إليها اعتمادها، مما أدى إلى درجة من التحرر غير مسبوقة في تاريخنا. بيد أن العالم المتقدم يبعث بإشارات متناقضة تمتحن إيمان من يرون منا العولمة ونظام التجارة الحرة أساساً لتنمية شعوبنا. ومن ثم فإن من يؤمنون منا بضرورة أن تستند العولمة إلى مبادئ التنافس بدون استبعاد يجدون القيود تفرض بصفة منتظمة على منتجاتنا؛ ومن الصعب جداً تفسير هذه القيود. ويلقي هذا الأمر بظلال من الشك على وجود الرغبة في التحرك صوب عولمة خالية من التجزئة.

ولا بد لي من الإشارة إلى صراع يؤثر على المجتمع الدولي بأسره، نظراً لخطورته. وتود شيلي أن تعرب عن عميق قلقها إزاء الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط على ضوء الجمود في مفاوضات السلام الرامية إلى العثور على حل للأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فما زال التصاعد المتواصل للعنف الذي بدأ في المنطقة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ينجم عنه كثير من الضحايا ويسبب أضراراً مادية وخيمة، ويهدد بأن ينتشر في أرجاء المنطقة، مشكلاً بذلك خطراً شديداً على السلام والأمن الدوليين.

وتؤكد حكومة شيلي مجدداً ضرورة التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والرجوع إلى التفاوض البناء، بهدف التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم يجعل في الإمكان إقامة دولة فلسطينية قادرة على الاستمرار والتعايش

تحتزم حقوق الإنسان، وكل ذلك في سياق من الشفافية في الإدارة السياسية وحملة مباشرة على الفساد والفقر المدقع.

وبوصفنا حكومة نحن نفعل ما يجب أن نفعله من موقع المسؤولية، وفي عملنا ذلك نأمل في مواصلة الاعتماد على المساعدة الودية والكرامة من المجتمع الدولي، الذي نقدم له بالمثل تضامننا وتعاوننا. وعلاوة على ذلك، أحيى إلى الجمعية بعزم راسخ على ضم جهد بلدي إلى جهود جميع الدول الأعضاء لتحقيق بصورة كاملة أغراض ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو. وأحيى أيضا إلى المنظمة للإعراب عن تعاون حكومتي في بناء السلام، وصون الأمن الدولي وتشكيل تحالف دولي من أجل التنمية البشرية.

إن يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هو يوم لن يحى بسهولة من تاريخ البشرية. وقد غيرت الهجمات الإرهابية غير المسبوقة إلى الأبد وجه نيويورك "بابل الحديدية" التي، على الرغم من عظيم أسفها وحزنها، تواصل تقديم ضيافتها الكريمة لنا. وغرقت الآلاف من العائلات التي تنتمي لعديد من شعوب الأمم المتحدة، ومن ضمنها شعبي، في الحزن والألم في ذلك اليوم المأساوي. ونحن نقدم لهم تضامننا وتعازينا.

ومثلما فعلت حكومة هندوراس في تلك المناسبة المأساوية، فهي تدين الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. ولذلك، أود اغتنام هذه الفرصة، لأؤكد للعالم مجددا من هذا المحفل التزامنا الراسخ بأن نستخدم كل مهاراتنا وطاقاتنا لمكافحة هذه الكارثة التي تهدد التعايش السلمي فيما بين الأمم. وبنفس الاقتناع، تؤكد هندوراس مجددا عزمها على التعاون مع دول ديمقراطية أخرى في إتمام العمل المشترك لاقتلاع جذور هذا الشر، وبذلك نبني عالما أفضل وأقل عنفا.

تساعحا. وفي هذا التحدي، لدى شيلي اقتناع بأن تعددية الأطراف يمكن بل ويجب أن تسهم في التغلب على انعدام الأمن السائد حاليا في العالم. وتتيح الأمم المتحدة فرصة من هذا القبيل للمجتمع الدولي. فهي متدنى يمكن بل ويجب أن يلتمس حلولاً بتوافق الآراء للمشاكل التي لا مفر منها والتي يُنكب بها العالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غويليرمو بيريز - كادالسو آرياس، وزير الشؤون الخارجية في هندوراس.

السيد بيريز - كادالسو آرياس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): ستضمن القيادة القديرة للسيد يان كافان أن نقاشنا سيكلل بالنجاح. وإضافة إلى تهنئي له على انتخابه للرئاسة، أود أن أؤكد له أنه بإمكانه الاعتماد على تعاون حكومتي الكامل في عمله.

لقد جئت إلى هذا المحفل العالمي بالنيابة عن شعب جدّد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي التزامه بالديمقراطية. وتمثيلا للحكومة الدستورية التي يرأسها السيد ريكاردو مادورو هويست، الذي جعل رفاه شعبه أساس ولايته، أتيت إلى هذا المحفل برسالة سلام وصداقة من هندوراس إلى جميع الأمم المجتمعة هنا.

إن حكومة بلدي، التي جاءت نتيجة لرغبة شعب من خلال انتخابات شفافة ونزيهة اعتبرت مثالية، قد حققت في أشهر قليلة، تغيرات قوّت الديمقراطية في هندوراس. فهي نفّذت إصلاحات دستورية تاريخية، مثل نزع الصفة السياسية عن المحكمة العليا، وعدم السماح بالمشاركة في الانتخابات السياسية من منطلق التمييز السياسي، وإقامة محكمة عليا للمساءلة لتمارس المراقبة النقدية، ونزع الصفة السياسية عن اللجان الانتخابية الوطنية. وفضلا عن ذلك، فقد طوّرت الحكومة مشروعات أمنية مدنية وتدابير فعالة

هندوراس أننا لا ينبغي ألا نواصل ممارسة استبعاد حقائق هامة من مناقشاتنا وأعمالنا مثل تايوان، البلد الذي يمكن أن تقدم مشاركته فرصا جديدة للتعاون لمصلحة شعوب عديدة، والذي يمكنه بدوره الاستفادة من أنشطتنا وقراراتنا.

وفي الأساس، تنادي هندوراس بقيام أمم متحدة جديدة تتمتع فيها كل الشعوب والأمم بتمثيل كامل ويكون فيها تمثيل أكثر عدالة وأكثر توازنا في المناقشات وفي القرارات الناجمة عنها. وفي هذا السياق، ترحب هندوراس بانضمام سويسرا وتيمور الشرقية إلى منظمتنا العالمية. وإنني استغل هذه الفرصة لأعرب لهما عن أحرّ آيات الترحيب بهما.

وفي الرؤية الواسعة المدى والشاملة لما يجب أن تكون عليه هذه المنظمة، بحسب رأي حكومي، يجب التنويه الخاص بمحكمة العدل الدولية، كونها الجهاز المسؤول عن القضاء والتشريع في منظومة الأمم المتحدة، وقد التزمت كل الدول الأعضاء بالتقيد بكل قراراتها في القضايا التي هي طرف فيها.

ومثلما تقرر هندوراس بالمبادئ والممارسات في القانون الدولي التي تعزز التضامن الإنساني، واحترام حق الشعوب في تحقيق المصير، وعدم التدخل في القضايا الداخلية، والحفاظ على السلم والديمقراطية الدوليين، فإننا نعلن أيضا صلاحية وإلزامية تطبيق التحكيم الدولي وعدم الرجوع عن الأحكام القضائية. وانسجاما مع الفلسفة التي تتبعها هذه الدولة، فإن بلدي على اقتناع راسخ بأن التقيد بالأحكام الدولية الصادرة عن محكمة دولية مختصة، بالإضافة إلى الامتثال بنية حسنة للالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدة، يضمنان السلام والوئام والأمن بين الشعوب والحكومات.

وتشعر هندوراس بأن مصداقية بلد ما تكون على المحك عندما يتقيد أو لا يتقيد بالموجبات التي تنشأ عن الحكم

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تغيّرت أشياء عديدة. ومع ذلك، فهناك تهديدات أخرى قائمة تواصل تهديد شعوبنا، الأمر الذي يحتم علينا بصورة متزايدة، تحقيق توافق جديد في الآراء وقطع التزامات أكبر. وبعد مؤتمر قمة الألفية، انعقدت في الشهور الماضية ثلاثة مؤتمرات على أعلى مستوى ولها أهمية كبيرة بعيدة الأثر للغاية. واجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا أولا في مونتيري لاستعراض قضايا تمويل التنمية، وبعد ذلك في روما للتصدي لمشكلة الجوع في العالم، ثم مؤخرا في جوهانسبرغ لمناقشة التحديات الكبيرة للتنمية المستدامة. وفي كل واحد من تلك المؤتمرات، خرجنا راضين بصورة معتدلة فيما يتعلق بالنتائج المحرزة. ومع ذلك، فنحن ندرك ضرورة استمرار الحوار لكي نستطيع أن نبحت معا أشكال جديدة من التعاون للتخفيف من حدة الجوع والألم لجزء كبير من البشر، المهدد بقاؤهم بالخطر نتيجة للدوامة الناجمة عن تحقيق التنمية الاقتصادية على حساب تدمير الكوكب.

وتتطلب كل هذه الالتزامات قيام أمم متحدة تم تنشيط إجراءاتها وتقوية هيكلها الداخلي. وقد حان الوقت لإعادة النظر بصورة مبدعة وتصميم أكبر في الهيكل التنظيمي لمجلس الأمن، وهو جهاز لا يمكنه مواصلة إدارة ظهره لواقع يختلف كثيرا عن واقع عام ١٩٤٥. ولن تنهائون هندوراس في تصميمها على ضرورة القضاء على حق النقض الذي يتمتع به بعض أعضاء مجلس الأمن أو وضع قيود عليه. وبالمثل، يعتقد بلدي أن الدول التي تسهم في التنمية ينبغي أن يكون لها مقعد فيه وأن تشارك في النقاش والعمل الدائرين في ذلك الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة.

ولقد حان الوقت لتتوحد في تصميمنا للتوصل إلى آلية وقرارات تضمن المشاركة الكاملة من جميع شعوب الأرض وأممها. ولقد حان الوقت لكي يسترد الأعضاء السابقون في الأمم المتحدة عضويتهم. ولهذا السبب، تعتقد

وبالرغم من التقدم الهائل الحاصل، وكما هي الحال في أنظمة إقليمية أخرى للدول، ما زالت الممارسات تعيق التنمية الكاملة على صعيد علاقاتنا التجارية. ولحسن الحظ، نحن نعمل جاهدين في سبيل تخطي هذه العوائق بالحوار وإيجاد الحلول الملائمة للأمم المتحدة التي تعي بأنه، نظرا لتاريخنا المشترك، لدينا مستقبل مشترك.

وفي الوقت الحالي، يساورنا قلق شديد حيال الأحداث والحقائق التي تهدد الأمن والسلام الدوليين. فالوضع في الشرق الأوسط مصدر قلق دائم للجميع. وتناشد هندوراس رجال المنطقة ونساءها أن يرفضوا العنف وينبذوه. وهكذا، يعطون السلم فرصة من أجل جيل من الأولاد ينمو ولا يرى أو يختبر سوى العنف. هذا الأمر ونزاعات دموية أخرى، تقتضي منا إعادة التفكير وإعادة صياغة آراء جديدة في سبيل التحرك العاجل.

ونحن بحاجة لأن نجعل من قضية التضامن والتنمية الإنسانية شأنًا عالميًا. فالتحديات العظيمة التي تواجه هذا العصر تتطلب منا أن نزيد الحضور العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكيانات ووكالات أخرى في المنظومة التي تسهم بعملها إسهاما فعالا في إيجاد الظروف التي تضمن إمكانية أن يحيا، كل الفتيان والفتيات والرجال والنساء من كل الأعمار، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو لونهم أو عقيدتهم الدينية، في بيئة توصلهم إلى ممارسة حقوقهم بشكل كامل.

وفي هذا السياق، فإن شعوب العالم تطالب بعمل متضافر من جانب كل حكوماتنا، لجعل الأمم المتحدة المنظمة العالمية الأكثر فعالية في التصدي للتحديات التي يواجهها ملايين من الرجال والنساء والأطفال المصابين

الدولي. وفيما يتعلق بهندوراس، فإن القرار الذي يصدر عن محكمة دولية مختصة له وزن دستوري وتقتضي مفاعيله تنفيذا فوريا، ذلك أننا نؤمن بأن القانون والشرعية حقيقتان حتميتان في النظام الدولي الجديد. فضلا عن ذلك، وبحسب رأي حكومتي، فهما يشكلان حجر الزاوية للمجتمع الدولي في هذا القرن.

وبدافع من هذا الاعتقاد، فإن بلادي توجهت إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، بصفته الضامن لتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية، ساعية إلى التعاون المطلوب في سبيل ضمان التقيد بالحكم الصادر عن المحكمة، قبل ١٠ سنوات، بشأن النزاع الذي رفعناه إليها، بموجب اتفاق مشترك مع جمهورية السلفادور، للنظر فيه واتخاذ القرار بشأنه. وإن الأحداث الأخيرة التي حصلت في بلادنا حدت بنا إلى الاعتقاد بأن تنفيذ الحكم سيبدأ قريبا نتيجة لمبادرات جرت بين رئيسي البلدين. ونحن نأمل أملا صادقا بأن تكون هذه هي الحال، لأننا لا نود أن نخيد اهتمام مجلس الأمن عن هذه المسألة المهمة جدا لشعوبنا ولصلاحية القانون العام الدولي، ولأننا نأمل في أن نعزز عملية الاندماج والتكامل التي تلتزم بها الآن أمريكا الوسطى بأسرها.

إن برزخ أمريكا الوسطى يمر حاليا بفترة خاصة من تاريخه. وهناك عزم من جانب الحكومات على إدراك المستقبل معا، وبالتالي، فقد تم الاتفاق بيننا على تعزيز إنشاء اتحاد جمركي بين الشركاء في نظام التكامل الإقليمي، ينشأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. هذا التكامل المحدد، على ما نسميه، يوفر فرصا لجماعتنا وجيراننا وشركائنا في التنمية على حد سواء، كما هي الحال مع المكسيك. بموجب خطة بويلا - باناما. ولقد تطرقنا أيضا إلى تحديات مهمة، مثل موضوع التفاوض على معاهدة التبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وإننا ننوي لاحقا تكرار هذه التجربة مع الاتحاد الأوروبي.

بالأمس لتخفيف حدة التوتر وإجراء حوار ، وعوضاً عن ذلك سمعنا الاتهامات المعتادة ضد بلدي.

لقد تكلم رئيس الوزراء عن الابتزاز النووي. وسمحوا لي أن أذكره بأن الهند هي التي حركت قواها إلى حدود باكستان. والسيد فاجباي نفسه هو الذي هدد في أيار/مايو بمعركة حاسمة ضد باكستان. والهند هي التي أدخلت الأسلحة النووية في جنوب آسيا. والهند هي التي شرعت في التفجيرات النووية عام ١٩٩٨. والهند هي التي أعلنت نفسها دولة حائزة للأسلحة النووية بعد تلك التفجيرات. والهند هي التي أعلنت مبدأ نووياً يتضمن نشر مجموعة من الأسلحة النووية أرضاً وبحراً وجواً. وكان قائد الجيش الهندي هو الذي صرح في ١١ أيلول/سبتمبر أنه من الممكن تهديد باكستان بضربة يمكن أن "تجعل بقاءها في أية صورة مشكوكاً فيه". هذا هو الابتزاز النووي.

إن باكستان اقترحت إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية لمدة ٢٠ سنة. وقد اقترحنا ممارسة الانضباط النووي بعد التفجيرات. وصرح الرئيس مشرف أنه ينبغي ألا يفكر أحد في استخدام الأسلحة النووية وأن دفاعنا التقليدي كاف لردع الهند. واقترحنا نزع السلاح النووي من جنوب آسيا. فدعوا الهند تستجيب إيجابياً لظروحاتنا.

وإذا كانت الهند تريد بإخلاص تجنب الحرب، فكل ما يجب على رئيس الوزراء فاجباي عمله هو قبول اقتراح رئيسنا بسحب الجنود إلى المواقع التي كانت فيها إبان فترة السلام، وقبول إعادة تطبيق وقف إطلاق النار، واحترام الخط الفاصل الذي رسمناه في عام ٢٠٠٠، واستئناف الحوار الذي بدأ وكاد أن يوضع بشكل رسمي في إعلان في أغرا والذي كان تم الاتفاق عليه بين رئيس جمهوريتي ورئيس الوزراء فاجباي ولكن رفضه بعض المتشددون في الحكومة الهندية.

بفيروس نقص المناعة البشرية، والآخرون الذين يعانون البطالة، والذين دخلوا ضمن أفقر قطاعات المجتمع، وأكثر من ٤٠ مليون من الفتيان والفتيات، الذين يجوبون الشوارع أو ببساطة يعيشون في الشوارع.

وعلى مر الزمن، دفعت الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية كل الشعوب إلى القيام بخطوة متضافرة في سبيل التوصل إلى تطوير المخططات الجديدة والمتقدمة لضمان الحماية الدولية. تلك هي الحال مع المحكمة الجنائية الدولية الجديدة، التي يشرف هندوراس أن تكون عضواً فيها. إننا نثني على هذا الجهد الثوري في إدارة العدالة الجنائية ونأمل، عاجلاً أم آجلاً، في أن تنضم إليها كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن التحديات الهائلة التي نواجهها في عالم اليوم تتطلب منا عملاً متضافراً وشاملاً. وإذا كنا نود حقاً أن نرى الكوكب ماضياً في بقائه ومعه الجنس البشري، فقد آن الأوان لأن نتشاطر المسؤولية لترسيخ شراكة حقيقية من أجل التنمية البشرية والتنمية المستدامة لشعوب الأمم المتحدة كلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

لقد طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد.

سمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وبخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد باكستان الكلمة للرد على ما تفوه به رئيس وزراء الهند ضد بلدي هذا الصباح. وكنا نأمل أن نسمع رداً منه على الدعوة التي عرضها رئيس جمهورية باكستان في خطابه

انتخابات أن تكون حرة ونزيهة حينما ترفض الهند اقتراحا - طرحه وزير الخارجية في الولايات المتحدة ، ضمن اقتراحات أخرى ، بقبول مراقبين دوليين للتأكد من أن الانتخابات نزيهة. ولا يمكن أن تكون الانتخابات نزيهة حينما يكون ٢٥ قائدا من ٤٠ من قادة مؤتمر كشميري حريات لعموم الأحزاب، وهو مجموعة من ٣٥ حزبا سياسيا في كشمير، سجناء في سجون الهند.

ولا يتعين على أي أحد أن يتدخل فيما يسمى بالانتخابات. فهذه الانتخابات قد رفضها المؤتمر. والواقع، أن ما يسمى بالانتخابات هذه ماتت حين ولادتها.

ولقد تكلم رئيس الوزراء الهندي عن عدد المسلمين الكبير في الهند، وصرح أنهم ١٥٠ مليوناً. ونحن نعتقد أنه يبالغ. ولكن من المؤكد أن الأعداد لن ترتفع إذا واصلت الأغلبية الهندوسية، التي يتزعمها السيد فاجباي في حزب بهاراتيا جاناتا، ممارسة ذبح المسلمين كل بضعة أسابيع.

ومنذ عام ١٩٤٧، بلغ عدد حالات الشغب في المجتمعات المحلية الهندية ١٥٠.٠٠٠ حالة شغب - ٣٠٠٠ حالة كل عام. وفي شباط/فبراير من هذا العام، تم قتل ٢٠٠٠ كشميري بدون رحمة على أيدي عصابات تم تكوينها بتواطؤ من رئيس وزراء الولاية وحكومته. وتم ذبح أكثر من ٢٠٠٠ رجل وامرأة وطفل من الأبرياء. واغتصبت نساء. وقتلت نساء حوامل عمدا. ولم تكن هناك مساءلة عن تلك الإبادة الجماعية لمسلمي غوجرات. وكانت هناك تغطية من الحكومة في نيودلهي. وكان هناك صمت في هذا العالم وفي هذه القاعة.

تكلم السيد فاجباي عن تناسق المجتمعات المحلية وقال إنه من سمات الحضارة الهندية. حسنا نحن نعتقد أن هذا الكلام متعمد لتهدة المشاعر في العالم بينما يواصل الهنود ذبح مسلمين أبرياء.

الحوار ضروري حينما تكون هناك خلافات بين بلدين. ويجب أن يتصدى ذلك الحوار للأسباب الأساسية للخلافات والتوترات. وهذا ما نادى به الأمين العام والعديدون من الأشخاص الآخرين أصحاب النوايا الطيبة. ولكن رئيس وزراء الهند حتى عنفهم لاقتراح وجوب أن تتصدى للأسباب الأساسية لخلافاتنا.

وفي اعتراف نادر الحدوث، اعترف رئيس الوزراء الهندي أنه كانت هناك دعوة إلى إجراء استفتاء عام في كشمير لتقرير مستقبلها. وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قد دعا إلى إجراء ذلك الاستفسار قبل ٥٠ عاما، ولكنه كرر الدعوة عدة مرات. وقرارات مجلس الأمن لا تتساقط بالتقادم. فقبل كل شيء، القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) تم إصداره قبل ٣٥ عاماً. وهو بالطبع لم يسقط بالتقادم. ولا يسقط أي قرار لمجلس الأمن بل يتم تنفيذه. وقد كانت الهند أكبر منتهك لأطول وقت لأكثر عدد من قرارات مجلس الأمن التي اتخذتها هذه المنظمة الدولية.

وتقرير المصير حق متأصل منصوص عليه في الميثاق. ولا يمكن إبطال هذا الحق بل تنفيذه. وشعب جامو وكشمير له ذلك الحق في تقرير المصير. ولن يتم إبطال ذلك الحق حتى تقبل الهند ممارسة شعب جامو وكشمير ما نادى به مجلس الأمن: إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وتظل الهند منتهكة لقرارات مجلس الأمن حتى تقبل ذلك. ولقد سمعنا جميعا بالأمر أنه يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونحن نؤيد ذلك البيان.

وقد تكلم رئيس وزراء الهند عن إجراء انتخابات في كشمير. ولكن مجلس الأمن أعلن أن مثل هذه الانتخابات لا يمكنها أن تحل محل الاستفتاء. بيد أنه لا يمكن لأي انتخابات أن تكون حرة ونزيهة حينما يتم إجراؤها بوجود ٧٠٠.٠٠٠ جندي نشرتهم الهند في كشمير. ولا يمكن لأي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد وفقا للقواعد ذاتها. أعطي الكلمة لممثلة الهند.

السيدة سينغ (الهند) (تكلمت بالانكليزية): من المؤسف أن ممثل باكستان اختار مهاجمة شخص رئيس وزراء الهند واختار منبر الجمعية العامة ليفعل ذلك.

بالنظر إلى فحوى بيان باكستان في الجمعية العامة أمس. لعلنا لم نتوقع منه ما هو أفضل. لقد أوضح رئيس وزراء الهند في بيانه اليوم بجلاء موقفنا فيما يتعلق بكل المسائل. ونحن لا نريد أن نعطي قيمة للملاحظات التي أدلى بها وفد باكستان بالرد عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.

وتحاول الهند الظهور بمظهر أكبر ديمقراطية في العالم. وجميعنا يعرف هذه الديمقراطية الفاسدة. وهي، في رأينا، أكبر نفاق في هذا العالم. وبزغت الهند، في تاريخها القصير، كدولة ذات أكبر نزعة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة. وقد شرعت في أكبر عدد من الصراعات مع جيرانها. ولها صراع أو نزاع مع كل من جيرانها. ولديها ١٦ صراعا داخليا الآن. والهند بلد ومجتمع ممزق بالانقسام والعديد من أوجه الفصل العنصري في النظام الطبقي. والهند بلد يأتي إلى هنا للتبشير وإلقاء المحاضرات عن الديمقراطية والإرهاب. ونحن لا نقبل بهذا النفاق.

إننا نطلب من الجمعية العامة مناشدة الهند إيقاف المذابح ضد المسلمين، وإيقاف المذابح ضد الكشميريين، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.